# التقرير السنوي 2024

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

منذ تأسيسها قبل عشرين عاماً، وضعت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، نصب عينيها، النهوض بقطاعات سوق رأس المال على المستوى التشريعي والرقابي والتنظيمي، حيث نظمت ورخصت وراقبت مكونات القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها بجهد حثيث، وبكفاءة عالية، وذلك على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت وتمر بها دولتنا فلسطين، كما استطاعت الهيئة تحقيق العديد من الإنجازات المهمة، والحفاظ على استقرار هذه القطاعات واستمراريتها، حيث اتسمت أعمالها الرقابية بمواكبة أفضل الممارسات والمعايير الدولية التي من شأنها تعزيز مكانتها كهيئة رقابية فاعلة.

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي العشرين للهيئة، الذي يضم نتائج أعمال القطاعات، وأهم الأنشطة والأعمال التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم. فعلى المستوى التشريعي، أصدرت الهيئة عدداً من القرارات التي تهدف إلى تنظيم السوق؛ مثل إقرارها سياسة خاصة بتأسيس شركات لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية، ولا شك في أن منظومة التشريعات والسياسات التي تطورها الهيئة، تهدف إلى تعزيز البيئة التشريعية والرقابية والتنظيمية والتطويرية لقطاعات سوق رأس المال.

**وعلى** المستوى التنظيمي، منح مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، خلال العام 2024، عدداً من الشركات، ترخيصاً لغايات التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية. يأتي ذلك في ظل تنظيم الهيئة لهذا القطاع الحساس، ومساعيها في سبيل توسيع القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي. وعلى الصعيد التطويري، ركزت الهيئة جل اهتمامها في الأعوام الأخيرة على تحقيق الأهداف التي رسمتها الحكومة، وبخاصة أجندات التحول الرقمي، حيث خصصت الهيئة برنامجاً متكاملاً بهذا الخصوص لتسريع وتيرة التحول الرقمي على المستوى الداخلي، وعلى مستوى القطاعات الحيوية التي تشرف عليها؛ سعياً إلى التكامل الشامل مع المنظومة ككل. كما أطلقت الهيئة سلسلة من الورش الفنية والتشاورية مع مكونات قطاع التأمين والجهات ذات العلاقة كافة، التي أتت كجزء من العملية التطويرية لمسودة قانون تأمين جديد شامل يلبّي جميع الاحتياجات، ويعالج أوجه القصور في القانون الحالي، ويواكب التطورات في صناعة الخدمات والاحتياجات التأمينية في فلسطين. وفي سياق نتائج الأعمال في قطاع التأمين، فقد ارتفعت نسبة الاختراق التأميني إلى 3.51% في نهاية العام 2024، مقارنة بـ 2.29% في نهاية 2023، وهو مؤشر على تعافٍ نسبيّ في عمق سوق التأمين.

**شهد** العام 2024 العديد من التطورات التي يقدمها التقرير السنوي بين طياته، إضافة إلى آليات تعامل الهيئة والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي خلف تداعيات مؤلمة على مختلف

قطاعات سوق رأس المال، والقطاعات الحيوية الأخرى في فلسطين، ورغم هذه التحديات والتأثير الحاصل، فإن الهيئة أثبتت قدرتها على التكيف ومواجهة هذه الأزمات بمرونة فنية عالية، ما يعزّز مكانتها كركيزة أساسية في استقرار الاقتصاد الفلسطيني.

إن المحتوى الذي يقدمه التقرير السنوي يعتبر مرجعاً غنياً للمهتمين في قطاعات أسواق المال من مستثمرين ومتعاملين، وذلك لما يقدمه من أرقام وإحصائيات وبيانات ومعلومات عن القطاعات المالية غير المصرفية، من تأمين، وأوراق مالية، وتأجير تمويلي، كما يشكل قاعدة بيانات غنية تعكس صورة حية عن قطاعات سوق رأس المال الفلسطيني.

**إننا** نتطلع إلى العام 2025 بعين الأمل والتفاؤل بتخطي التحديات وتعزيز مكانة الهيئة ودورها الرقابي والإشرافي على قطاعات سوق رأس المال، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة.

وأخيراً، أشكر مجلس إدارة الهيئة، والإدارة التنفيذية، وطاقم العاملين في الهيئة، على ولائهم وجهودهم، كما نقدر جهود شركاء الهيئة الذين يساهم كل منهم بطريقته في تحقيق رؤيا الهيئة ورسالتها باستقرار قطاعاتها واستدامتها.

**رئيس مجلس الإدارة**

**عمّار العكر**

# تمهيد

# تمهيد > الرؤيا والرسالة والأهداف

**تمهيد**

هيئة سوق رأس المال مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، استناداً إلى المادة رقم 2 من قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار سوق رأس المال ونموه، وذلك من خلال التنظيم والتطوير والرقابة والإشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التأمين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري، إضافة إلى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية)، وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين.

**الرؤيا**

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه.

**الرسالة**

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

**الأهداف الاستراتيجية:**

1. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوفير البيئة الممكّنة لها.
2. النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.

# قطاعات سوق رأس المال

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > التعريف بالقطاع

تعتبر بورصة فلسطين، ومركز الإيداع والتحويل، والشركات المساهمة العامة المدرجة، وشركات الأوراق المالية الأعضاء، والجهات المرخصة الاعتبارية، وممتهنو المهن المالية الطبيعيون، المكونَ الأساسيَّ لقطاع الأوراق المالية في فلسطين.

هذا واختتمت بورصة فلسطين تداولاتها للعام 2024، الذي شكل في كل مراحله حالة استثنائية ألقت بظلالها على تعاملات المستثمرين؛ كونه من أصعب الأعوام التي مرت على قطاع الأوراق المالية وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وهو ما أكدته المعطيات التي قدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول نتائج العام 2024، وتنبؤات العام القادم 2025، والتي أشارت إلى انهيار المنظومة الاقتصادية بشكل كامل في قطاع غزة، وتراجع حاد في القاعدة الإنتاجية للمحافظات الشمالية مترافقة مع ارتفاع حاد في نسب البطالة.

على الرغم من سوداوية المشهد، يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز مؤشرات أداء الهيئة خلال العام 2024، والإنجازات التي شـهدها قطاع الأوراق المالية، كما يعرض لمحة سريعة عن أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، وشركات الأوراق المالية الأعضاء خلال العام الماضي. هذا وقـد حققت الهيئة إنجازات لافتة على مدار العام؛ سـواء على مستوى البيئة التشـريعية، أو المنظومة الرقابية، أو البنية التنظيمية، أو الشـؤون المؤسسـية. والسطور التالية تعرض أهم مؤشرات أداء الإدارة العامة للأوراق المالية خلال تلك الفترة.

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > أبرز تطورات العام 2024

1. **البيئة التشريعية**

- إصدار تعليمات تعامل شركات الأوراق المالية في البورصات الأجنبية غير النظامية رقم (1) لسنة 2024م.
- إصدار معايير التعامل بالأسهم كأحد الأصول السائلة.
- التعميم بشأن تنظيم اعتماد شركات الأوراق المالية الأعضاء على أطراف ثالثة.
- وقف استقبال طلبات الترخيص المقدمة من شركات أوراق مالية جديدة، واعتبار أن الفترة الزمنية الممتدة حتى تاريخ 30/6/2025 هي فترة مراجعة لنشاط الأوراق المالية.
- التعاقد مع جهة استشارية متخصصة لإعداد دراسة حول فصل مركز الإيداع والتحويل عن بورصة فلسطين فصلاً قانونياً بشكل تام، وبما يشمل النواحي الفنية والإدارية والمالية ونظم المعلومات.
- نشر المسودة الأولى لغايات المشورة العامة، وذلك لكل من التعليمات بشأن حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وضوابط ترخيص صناديق المؤشرات المتداولة.

2. **الإجراءات الرقابية على نشاط التعامل في بورصة فلسطين**

- رصد السلوكيات والتعاملات المخالفة على بعض الأوراق المالية المدرجة والتعامل معها ومع العملاء المستثمرين فيها وفق الضوابط الرقابية.
- إخطار عدد من شركات الأوراق المالية الأعضاء بشأن مخالفتها لقواعد السوق، وأخرى لتعليمات الملاءة المالية السارية.
- تنظيم عملية استحواذ شركة التأمين الوطنية على شركة أبراج الوطنية، وذلك من خلال شراء أسهم صغار مساهمي شركة أبراج الوطنية، وإلزامهم بذلك، كونها تمتلك الحصة الأكبر في الشركة.
- الموافقة على شطب إدراج شركة أبراج الوطنية المساهمة العامة، وذلك نظراً لتحويل شكلها القانوني إلى شركة مساهمة خصوصية.
- تخفيض رأسمال كل من شركة مصرف الصفا بواقع 22,865,817 سهماً، وشركة القدس للاستثمارات العقارية بواقع 2,000,000 سهم.
- مراجعة نشرات الإصدار للاكتتاب الأولي العام لشركة البركة للتأمين الإسلامي، وشركة الأراضي المقدسة للتأمين التكافلي.
- إنفاذ التفتيش الميداني على الجهات والأطراف المرخصة من قبل الهيئة، وقد تم خلال العام 2024 الانتهاء من تنفيذ جولات التفتيش حسب الخطة المعتمدة حول التفتيش المبني على المخاطر، وعلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إنجاز أعمال التفتيش المفاجئ على الجهات المرخصة من الهيئة، وذلك استناداً إلى الإيعازات الواردة وإحالة المخالفات إلى الجهة المختصة.
- مراجعة الإفصاحات المالية والمتابعة الدورية لتقارير الملاءة المالية لشركات الأوراق المالية الأعضاء بهدف التأكد من التزامهم بقانون الأوراق المالية، وتعليمات الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة، وبما يضمن الحفاظ على سلامة واستقرار أوضاع شركات الأوراق المالية الأعضاء، والحفاظ على أموال المستثمرين وحقوقهم لديها.
- إدراج أسماء أشخاص طبعيين (عدد 2) على القائمة السوداء، التي تحول دون تمكنهم من الحصول على تراخيص الهيئة لممارسة أيٍّ من الأنشطة المالية المجازة قانوناً.

3. **الإجراءات الرقابية على نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية**

- منح التراخيص لـ 3 شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية، وذلك بعد التحقق من استيفائها المتطلبات كافة.
- بدء العمل بالنظام الإلكتروني المختص بالحفظ والرقابة المركزية على تعاملات المستثمرين في البورصات الأجنبية غير النظامية.
- ربط شركات الأوراق المالية مع نظام الحفظ الإلكتروني وبناء التقارير الرقابية ذات العلاقة ببيانات المستثمرين، والإيداعات والسحوبات النقدية، والعملاء النشطين، والصفقات المفتوحة، والرافعة المالية، وحركات الشركة مع مزود السيولة،

والتقارير الإحصائية.
- تنفيذ استراتيجية حملة التوعية الرقمية "نشاط الفوركس 2024"، والتركيز على توعية المتعاملين والمستثمرين بالمخاطر العالية التي تنطوي على ممارسة نشاط الفوركس.
- تنفيذ حملات إعلانية مستهدفة على وسائل التواصل الاجتماعي لاستهداف جمهور محدد من خلال الإعلانات الممولة.
- نشر قائمة بالمنصات والصفحات غير المرخصة من هيئة سوق رأس المال التي تروج لتداول وتعليم وتسويق نشاط الفوركس في فلسطين.

4. **الإجراءات التي استهدفت حماية حقوق المستثمرين**

- إلزام شركة التأمين الوطنية، ضمن إجراءات استحواذها على شركة أبراج الوطنية، بتزويد الهيئة بكفالة دفع غير معلقة على شرط لأمر الهيئة بقيمة (401,969.80) دولاراً أمريكياً، على أن تتم إعادة تقييمها بشكل ربع سنوي، وفقاً لما يتم تسديده لمساهمي شركة أبراج الوطنية مقابل مستحقات نقل أسهمهم إلى شركة التأمين الوطنية، ومقابل توزيعات أرباحهم النقدية عن السنوات السابقة غير الموزعة.
- إلزام شركة الأراضي المقدسة للتأمين ضمن إجراءات الموافقة على ترخيص نشرة إصدار أسهم الاكتتاب الأولي العام، وذلك بتزويد الهيئة بكفالة دفع غير معلقة على شرط لأمر الهيئة بقيمة الإصدار كاملاً، وبمبلغ (1,817,500) دولار أمريكي، تضمن تخويل الهيئة بتعويض حقوق المستفيد النهائي لحامل السهم، على أن تكون الكفالة سارية لمدة عامين من تاريخه، ولا تشمل فيه مساهمات كل من أسهم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، والمطلعين، والمؤسسين، الواردة أسماؤهم في نشرة الإصدار المعتمدة.
- إلزام شركة الأراضي المقدسة للتأمين، ضمن إجراءات الموافقة على ترخيص نشرة إصدار أسهم الاكتتاب الأولي العام، بتقديم إقرار مستقل مرفق معه إقرار المستشار القانوني للشركة، بحيث يرفق مع نموذج الاكتتاب، ويقر به المستثمر أنه اطلع على إقرار المستشار القانوني للشركة المصدرة بخصوص الاكتتاب الأولي العام، وأنه على علم بالأحداث الجوهرية، وأنه يدرك لمخاطر الاكتتاب، ويتحمل المسؤولية القانونية بشكل منفرد.

5. **الخدمات المقدّمة للقطاع**

- الموافقة على تسميات أعضاء مجالس إدارة وتعيينات ممتهنين لدى شركات الأوراق المالية الأعضاء.
- تجديد ترخيص 10 شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة أعمال الوساطة المالية لحسابه، ولحساب الغير، ولإدارة الإصدارات. هذا إضافة إلى تجديد ترخيص 26 وسيطاً معتمداً، و6 مستشارين ماليين، و5 مصارف للعمل كحافظ أمين، إلى جانب تجديد ترخيص بورصة فلسطين، وجهات اعتبارية أخرى لممارسة أنشطة مستشار الاستثمار وإدارة الإصدارات.
- التعامل مع 13 شكوى خطية، والعمل على إثرها بأخذ المقتضيات القانونية، وذلك حمايةً لحقوق المتعاملين في السوق.

**الموافقة على الإصدارات التالية:**

| | الشركة | نوع الإصدار | عدد الأسهم |
|---|---|---|---|
| 1. | التأمين الوطنية | أسهم مجانية | 1,250,000 |
| 2. | بنك القدس | أسهم مجانية | 5,000,000 |
| 3. | بنك الاستثمار الفلسطيني | أسهم مجانية | 2,000,000 |
| 4. | شركة تمكين الفلسطينية للتأمين | أسهم مجانية | 624,000 |
| 5. | الشركة العالمية المتحدة للتأمين | أسهم مجانية | 912,000 |
| 6. | الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار - أيبك | أسهم مجانية | 8,000,000 |
| 7. | شركة مصانع الزيوت النباتية | أسهم مجانية | 4,000,000 |
| 8. | مركز نابلس الجراحي التخصصي | أسهم مجانية | 222,447 |
| 9. | شركة المشرق للتأمين | أسهم مجانية | 1,000,000 |
| 10. | بنك فلسطين | شريك استراتيجي | 30,265,693 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 11. | مصرف الصفا | اكتتاب ثانوي عام | 22,865,817 |
| 12. | شركة البركة للتأمين | اكتتاب أولي عام | 2,250,000 |

### 6. الإفصاح

يبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2024.

| التقارير الدورية | آخر موعد للإفصاح عن التقارير الدورية | الشركات المدرجة | الشركات الملتزمة | نسبة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| البيانات المالية الختامية الأولية 2023 | 17/3/2024 | 49 | 47 | 96% |
| التقرير السنوي 2023 | 30/4/2024 | 49 | 47 | 96% |
| البيانات المالية للربع الأول 2024 | 16/6/2024 | 49 | 46 | 94% |
| البيانات المالية نصف السنوية 2024 | 15/9/2024 | 49 | 47 | 96% |
| البيانات المالية للربع الثالث 2024 | 17/11/2024 | 48 | 46 | 96% |

### 7. التعاون الإقليمي والدولي

- مشاركة كل من هيئة أسواق المال الكويتية وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة الأوراق المالية الأردنية إجراءات ومعلومات رقابية خاصة، وذلك بناء على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات.
- المشاركة في فعالية أسبوع المستثمر العالمي للسنة السابعة على التوالي، وتنفيذ برامج توعوية متخصصة تركزت حول موضوعات التكنولوجيا والتمويل الرقمي، والأصول المشفرة والتمويل المستدام.
- المشاركة في إصدار الدليل الاسترشادي حول الاتجاهات الحديثة في مجال الاستدامة بالأسواق المالية العربية، والدليل الاسترشادي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الأسواق المالية العربية الصادرين عن اتّحاد الهيئات العربية.
- الرد على استبيانات المؤسسات الدولية Growth and Emerging Markets Committee (GEMC)، International Finance Corporation (IFC)، Africa Middle-East Regional Committee (AMERC).

## إحصائيات القطاع للعام 2024

### 1. إحصائيات نشاط التعامل في بورصة فلسطين (غير شاملة للتحويلات خارج القاعة)

| | |
|---|---|
| عدد المتعاملين | 68,847 |
| عدد الحسابات النشطة والخاملة المفتوحة | 124,470 |
| عدد الشركات المدرجة | 48 |
| عدد شركات الأوراق المالية | 10 |

| | |
|---|---|
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 138.4 |
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 86.0 |
| عدد الصفقات | 18,248 |
| عدد جلسات التداول | 244 |

| | |
|---|---|
| القيمة السوقية (مليون دولار) | 4,080.1 |
| المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 0.6 |
| القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | 22.9% |

### 2. إحصائيات نشاط التعامل في البورصات الأجنبية النظامية

| | |
|---|---|
| عدد المتعاملين | 3,197 |
| قيمة المحافظ الاستثمارية (مليون دولار) | 116.8 |

| | البورصة | القيمة لأقرب مليون |
|---|---|---|
| **توزيع المحافظ الاستثمارية** | بورصة عمان | 56.1 |
| | أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة | 30.5 |
| | الأسواق الأمريكية | 18.5 |
| | تداول السعودية | 8.8 |
| | البورصة المصرية | 3.0 |
| | بورصة قطر | 0.0013 |

### 3. إحصائيات نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية

| | |
|---|---|
| عدد المتعاملين | 666 |
| إجمالي عدد العقود | 15,227 |

| | رمز العقد | عدد العقود |
|---|---|---|
| **الأدوات المالية الأكثر تداول** | XAUUSD | 8,368.77 |
| | US30_SPOT | 1,521.14 |
| | US100_Spot | 1,056.83 |
| | EURUSD | 356.38 |
| | أخرى | 3,923.88 |

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > التعريف بالقطاع

يُعد قطاع التأمين إحدى الركائز الحيوية للاقتصاد الفلسطيني، لما له من دور محوري في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز مفاهيم الأمان والتكافل المجتمعي. ومن خلال العلاقة التعاقدية التي تربط بين المُؤمِّن والمؤمَّن له، يضطلع التأمين بوظيفة مزدوجة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية؛ إذ يوفر الحماية من المخاطر، ويُعد أداة فعالة لتجميع رؤوس الأموال، وعنصراً أساسياً في العملية الإنتاجية، ما يساهم في تحفيز النمو وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني.

وقد شهد قطاع التأمين في فلسطين خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، سواء من حيث التوسع في حجم المحفظة التأمينية، أو من حيث تنوّع وجودة الخدمات التأمينية المقدمة للجمهور. ويستمر هذا القطاع في النمو والتكيف، على الرغم من التحديات المتزايدة، ليؤكد مكانته كرافد مستقر وفعّال في منظومة الاقتصاد الفلسطيني.

ويخضع قطاع التأمين لإشراف ورقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بموجب قانون الهيئة رقم (13) لسنة 2004، وقانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، حيث تتولى الإدارة العامة للتأمين تنفيذ هذه المهام، من خلال مراقبة أداء شركات التأمين، وضمان التزامها بالتشريعات والأنظمة والتعليمات النافذة. وعلى الرغم من التحديات الإقليمية والمحلية الصعبة التي طغت على المشهد خلال العام 2024، وعلى رأسها استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وما نجم عنه من دمار واسع وآثار إنسانية واقتصادية عميقة، إضافة إلى التوترات الإقليمية في اليمن ولبنان وبقية دول الجوار، التي أثرت سلباً على مناخ الاستثمار والثقة الاقتصادية، فإن قطاع التأمين الفلسطيني أظهر مرونة ملحوظة وقدرة على التكيف وتحقيق نتائج إيجابية.

وقد بلغ إجمالي الأقساط التأمينية المُحصّلة في السوق الفلسطيني 383 مليون دولار أمريكي خلال العام 2024، مقارنة بـ 398 مليون دولار في العام 2023؛ أي بانخفاض نسبته 4%، ويُعزى هذا الانخفاض، بشكل رئيسي، إلى ضعف القدرة الشرائية، وبخاصة في المناطق المتأثرة بالحرب، وتراجع النشاط الاقتصادي عموماً. في المقابل، ارتفعت قيمة التعويضات المسددة من قبل شركات التأمين للمستفيدين من التغطيات التأمينية إلى 259.9 مليون دولار، مقارنة بـ 257.7 مليون دولار في العام السابق، محققة ارتفاعاً نسبته حوالي 1%.

أما على صعيد الأرباح الصافية، فقد سجّلت شركات التأمين أرباحاً بلغت 15.9 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مقارنة بـ 7.1 مليون دولار في 2023، بنسبة نمو بلغت 123%، ويُعزى هذا التحسن الكبير إلى عوامل عدة، أبرزها:

- عودة النشاط التشغيلي لشركات التأمين إلى مستويات مقبولة في الضفة الغربية، التي تُشكل النسبة الأكبر من المحفظة، في حين أن نسبة مساهمة قطاع غزة لم تتجاوز 2%.
- الانتهاء من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 17)، بما في ذلك عكس تأثيره على السنوات السابقة، ما ساهم في تحسين الصورة المالية لشركات التأمين.
- فعالية الإجراءات الرقابية والتدابير الإشرافية التي اعتمدتها الهيئة لضبط أداء القطاع، وتحسين كفاءة إدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفنية:

- ارتفعت **نسبة الاختراق التأميني** (إجمالي الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) إلى **51%** في نهاية العام 2024، مقارنة بـ **2.29%** في نهاية 2023، وهو مؤشر على تعافٍ نسبي في عمق سوق التأمين.

- بينما انخفضت **الكثافة التأمينية** (متوسط نصيب الفرد من المحفظة التأمينية) إلى **74 دولار أمريكي** مقارنة بـ **71.22 دولار** في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الانكماش الاقتصادي وتراجع الدخل الفردي في مناطق عدة.

تعكس هذه المؤشرات قدرة منظومة التأمين الفلسطينية على الصمود والاستجابة، وتحقيق التوازن بين الحماية التأمينية والاستدامة المالية، حتى في ظل بيئة إقليمية ومحلية تتسم بعدم الاستقرار والتقلبات المستمرة.

| السنة | إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي) | عدد السكان (بالمليون نسمة) | إجمالي الناتج المحلي الخام (بالمليار دولار أمريكي) | معدل الإنفاق الفردي على التأمين (بالدولار الأمريكي) | نسبة التأمين في الناتج القومي الخام (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2020** | 303,244,103 | 4.8 | 15.561 | 58.72 | 1.95 |
| **2021** | 363,019,897 | 5.2 | 18.036 | 64.55 | 1.89 |
| **2022** | 396,012,710 | 5.4 | 19.112 | 73.08 | 2.07 |
| **2023** | 398,033,735 | 5.5 | 17.396 | 71.22 | 2.29 |
| **2024** | 383,555,711 | 5.5 | 10.914* | 69.74 | 3.51 |

*وفقاً للبيانات المقدرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

| الأصناف والفروع | 2022 | 2023 | نسبة التطور (%) 2022/2023 | 2024 | نسبة التطور (%) 2023/2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| تأمين المركبات | 274,437,047 | 269,831,483 | 0.02- | 266,692,758 | 0.01- |
| تأمين العمال | 30,231,348 | 25,872,492 | 0.14- | 27,736,952 | 0.07 |
| التأمين الصحي | 40,806,747 | 43,587,176 | 0.07 | 38,573,866 | 0.12- |
| تأمين المسؤوليات المدنية | 5,170,864 | 6,251,140 | 0.21 | 5,474,850 | 0.12- |
| تأمينات أخرى | 8,452,926 | 11,883,278 | 0.41 | 7,484,801 | 0.37- |
| تأمين الحريق | 18,579,776 | 20,331,383 | 0.09 | 17,948,637 | 0.12- |
| التأمين البحري | 1,938,222 | 2,679,045 | 0.38 | 2,018,502 | 0.25- |
| التأمين الهندسي | 7,764,396 | 8,521,222 | 0.10 | 7,530,165 | 0.12- |
| تأمين الحياة | 8,631,384 | 8,468,182 | 0.02- | 9,824,793 | 0.16 |
| التأمين الزراعي | 0 | 608,335 | 0 | 270,388 | 0.56- |
| **إجمالي الأقساط** | 396,012,710 | 398,033,735 | 0.01 | 383,555,711 | 0.04- |

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأقساط** | 279,370,598 | 302,509,068 | 303,244,103 | 363,019,897 | 396,012,710 | 398,033,735 | 383,555,711 |
| **التعويضات المدفوعة** | 166,307,996 | 182,660,629 | 179,630,303 | 227,977,187 | 255,872,881 | 257,690,889 | 259,940,376 |

**التحديات التي واجهها قطاع التأمين خلال العام 2024**

شهد قطاع التأمين الفلسطيني خلال العام 2024 تحديات كبيرة تأثرت بها معظم القطاعات الاقتصادية، نتيجة تطورات سياسية

وأمنية واقتصادية بالغة الصعوبة. فقد أدّى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى شلل شبه تام في النشاط الاقتصادي داخل القطاع، الأمر الذي انعكس على مجمل أداء الاقتصاد الفلسطيني.

وفي الضفة الغربية والقدس، تسببت الاجتياحات المتكررة، وقيود الحركة، والإغلاقات المفروضة بين المحافظات، إلى جانب تسريح أكثر من 90% من العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل والمستوطنات، في ضغوط معيشية واقتصادية كبيرة. كما أسهم منع فلسطينيي الداخل من دخول مدن الضفة الغربية في تراجع النشاط التجاري.

على الصعيد المالي، استمر الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع أجزاء من عائدات المقاصة، حيث بلغت القيمة التراكمية للاقتطاعات حوالي 5.68 مليار شيكل حتى نهاية 2024، بما في ذلك المبالغ المخصصة لرواتب موظفي قطاع غزة، ما قيد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاعين العام والخاص. وتزامن ذلك مع تراجع حاد في الدعم الخارجي، أسفر عن انكماش اقتصادي في الضفة الغربية، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% في الربع الرابع من العام 2024 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق.

لم يكن قطاع التأمين بمنأى عن هذه التطورات، حيث سجّل تراجعاً في الأقساط المكتتبة لتأمين المركبات بنسبة 1% خلال الربع الرابع من العام 2024 مقارنة مع الفترة نفسها من 2023. كما تأثرت السيولة النقدية لشركات التأمين نتيجة انخفاض قيمة الشيكات المعادة إلى 1.4 مليار دولار في 2024، مقابل 1.5 مليار دولار في 2023، وهو ما يعكس تأثير تراجع قدرة الأفراد والمؤسسات على السداد، وبخاصة في ظل الاعتماد على البيع الآجل للأقساط التأمينية.

رغم هذه التحديات المركّبة، أظهر قطاع التأمين الفلسطيني مرونة واستقراراً نسبياً، الأمر الذي يعزز أهمية الدور الرقابي والتوجيهي للهيئة، ويدعو إلى مزيد من الخطوات لتعزيز صمود السوق وتحفيز نموه.

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > أبرز تطورات العام 2024

شهد العام 2024 مجموعة من التطورات النوعية في قطاع التأمين في فلسطين، التي جاءت نتيجة جهود مستمرة لتطوير البيئة التنظيمية والتكنولوجية وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتحفيز الابتكار والاستجابة للتحديات الطارئة. وفيما يلي أبرز هذه التطورات:

1. **مشروع قانون التأمين الجديد**: تم عرض مشروع قانون التأمين على مجلس الوزراء بالقراءة الأولى، واستُقبلت ملاحظات من جهات عدة منها الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق. وتم عقد سلسلة من ورشات العمل لمناقشة هذه الملاحظات، حيث أُخذ ببعضها، وجرى توضيح أسباب عدم الأخذ ببعضها الآخر. وتم تضمين الملاحظات المتوافق عليها في المشروع المعدل، على أن تستكمل المتابعة مع مجلس الوزراء لاستكمال إجراءات إقراره.
2. **تعزيز الابتكار والتكنولوجيا في قطاع التأمين**: ضمن خطة الإدارة لتوفير بيئة تكنولوجية داعمة، شاركت الإدارة في تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاقية التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف إعداد خارطة طريق للتكنولوجيا المالية (FinTech) وتكنولوجيا التأمين (InsurTech). كما نُظمت لقاءات مع مسرعات الأعمال لبحث إمكانات دعم الابتكار، وتعزيز قدراتها على إنشاء مسارات متخصصة في هذا المجال.
3. **إزالة المعيقات القانونية أمام الابتكار**: عقدت الإدارة لقاءات مع شركات التأمين لبحث توجهات الهيئة بخصوص المنصات الإلكترونية وآليات التعامل معها، ويتم حالياً الترتيب للقاء مع شركة (SADAD) لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني في القطاع.
4. **متابعة وتقييم منصات الخدمات الإلكترونية لشركات التأمين**: تم تقييم عدد من المنصات الإلكترونية والابتكارات المقدمة من شركات التأمين لتقديم خدماتها بشكل رقمي. كما تم تجديد رسالة عدم الممانعة الخاصة بمشروع تسعير المركبات باستخدام الذكاء الاصطناعي، التي تم توجيهها إلى السيد أحمد كنعان. إضافة إلى ذلك، تمت متابعة إجراءات ترخيص منصات إلكترونية لشركات التأمين التالية: المشرق، فلسطين، تمكين، المجموعة الأهلية. ويتم حالياً استكمال إجراءات ترخيص منصة شركة البركة للتأمين الإسلامي.
5. **تعزيز آليات معالجة الشكاوى**: في إطار تطوير منظومة حماية المستفيدين، تم تقييم أداء قسم الشكاوى في الإدارة العامة للتأمين، ورفع توصيات لتحسين فعاليته وإشراك الجهات الشريكة بشكل أوسع.
6. **التأمين الزراعي والتأمين الصغير**: تم تنظيم ورش عمل متخصصة بالشراكة مع وزارة الزراعة ومؤسسة "أوكسفام" لتشجيع الشركات على تقديم منتجات تأمينية موجهة للفئات المهمّشة، لا سيما في مجالي التأمين الزراعي والتأمين الصغير.
7. **تطوير نظام تسعير التأمين الإلزامي للمركبات:** يتم العمل على تعديل نظام تعرفة أسعار تأمين المركبات للتحول إلى نموذج تسعير قائم على المخاطر، وتم تقديم توصيات لاستكمال الدراسة الاكتوارية المطلوبة.
8. **تحليل بيئة قطاع التأمين:** قُدمت توصيات لمجلس إدارة الهيئة استناداً إلى نتائج دراسة تحليل السوق والبيئة الممكنة، بهدف تطوير السياسات التأمينية، بما يتماشى مع التغيرات في السوق المحلي.
9. **تحسين قاعدة البيانات التأمينية**: يجري العمل على تغذية نظام الاستعلام الموحد ببيانات الحوادث التاريخية، وتطوير قائمة تصنيف المؤمن لهم عالي المخاطر.
10. **التعاون مع وزارة العمل**: سيتم العمل على توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة العمل بخصوص تطبيق أحكام قانون التأمين المرتبطة بتأمين العمال وإصابات العمل، مع إمكانية الربط الإلكتروني بين شركات التأمين والوزارة لتعزيز الشفافية والامتثال.
11. **الرقابة والتقارير المالية**: واصلت الإدارة مهامَّها في مراجعة البيانات المالية والتقارير الاكتوارية، وتحديث سجلات المخاطر، وإصدار شهادات الملاءة المالية. كما أُعدّت قاعدة بيانات إحصائية دورية، وطُورت منهجية الرقابة المستندة إلى المخاطر، وتم توحيد عرض البيانات المالية لعقود التأمين وإعادة التأمين، رغم التحديات الاقتصادية التي تسببت بها الحرب في قطاع غزة وأزمة المقاصة.
12. **الربط الإلكتروني مع وزارة النقل والمواصلات**: تم استكمال الربط التقني مع الوزارة لتوفير واجهات برمجية (APIs) لشركات التأمين للاستعلام عن بيانات المركبات.
13. **الرقابة الميدانية على شركات التأمين**: تم تنفيذ 100 جولة رقابية على مقرات شركات التأمين وفروعها خلال العام 2024 لمتابعة الالتزام بالقانون والتعليمات الناظمة.

14. **متابعة الشكاوى**: استقبل قسم الشكاوى 88 شكوى خلال العام، عولجت وأُغلقت 76 منها، فيما بقيت 11 شكوى غير مستوفية للمستندات المطلوبة.
15. **منح ورفض وتجديد إجازات مزاولة شركات التأمين ووكلاء وممتهني المهن التأمينية:** قامت الإدارة العامة للتأمين بتجديد التراخيص للعام 2024 لجميع شركات التأمين المجازة من قبل الهيئة، إضافة إلى تجديد التراخيص لأصحاب المهن التأمينية المقيدين في سجلات الإدارة، وذلك وفقاً للجداول المرفقة أدناه.

كما تم خلال العام منح إجازات مزاولة جديدة لمجموعة من ممتهني المهن التأمينية، على النحو التالي:

- وكيل تأمين فرد: عدد (3).
- وكيل تأمين هيئة: عدد (4).
- وسيط تأمين فرد: عدد (1).
- وسيط إعادة تأمين فرد: عدد (1).
- خبير معاينة لتقدير الأضرار: عدد (1).
- مسؤول تأمين مصرفي: عدد (1).

وفي المقابل، تم إلغاء تراخيص عدد من ممتهني المهن التأمينية الذين لم يستوفوا شروط منح الإجازة، حيث بلغ عددهم (28) شخصاً. كما قامت الهيئة بتجديد تراخيص مزاولة العمل لشركات التأمين للعام 2024، وفقاً للتفاصيل الواردة في الجداول المرفقة بهذا التقرير.

**شـركـات الـتـأمـيـن العاملة في فلسطين لعام (2024)**

| رقم الإجازة | الشركة | فروع التأمين المجاز للعمل بها |
|---|---|---|
| 2 | شركة المشرق للتأمين | - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- فروع التأمين الأخرى. |
| 3 | شركة فلسطين للتأمين | - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- فروع التأمين الأخرى. |
| 4 | الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة | - التأمين على الحياة. |
| 5 | شركة التأمين الوطنية | - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- التأمين على الحياة.<br>- فروع التأمين الأخرى. |

| | | |
|---|---|---|
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- التأمين على الحياة.<br>- فروع التأمين الأخرى. | شركة ترست العالمية للتأمين | 7 |
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- فروع التأمين الأخرى. | شركة المجموعة الأهلية للتأمين | 8 |
| - تأمين الرهن العقاري. | شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري | 9 |
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- التأمين على الحياة.<br>- فروع التأمين الأخرى. | شركة التكافل الفلسطينية للتأمين | 10 |
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- التأمين على الحياة.<br>- فروع التأمين الأخرى. | الشركة العالمية المتحدة للتأمين | 11 |
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- التأمين على الحياة.<br>- فروع التأمين الأخرى. | شركة تمكين الفلسطينية للتأمين | 12 |
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- فروع التأمين الأخرى.<br>- التأمينات التي تستهدف القطاع الزراعي (التأمينات الزراعية والنباتية والحيوانية). | شركة البركة للتأمين الإسلامي | 13 |
| - المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها.<br>- الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها.<br>- الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية.<br>- التأمين الصحي.<br>- التامين على الحياة.<br>- فروع التأمين الأخرى.<br>- التأمينات الزراعية بأنواعها كافة.<br>- التأمينات متناهية الصغر بأنواعها كافة. | شركة الأراضي المقدسة للتامين التكافلي | 14 |
| وفق قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته غير العادية رقم (4/2015) بتاريخ 15/02/2015، يسمح لشركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث مباشرة العمليات القائمة فقط استناداً إلى أحكام المادة (106/1) من قانون التأمين رقم 20 لسنة 2005. | *شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث | 15 |

**ويُوضح الجدول التالي أعداد وكلاء ووسطاء التأمين وأصحاب المهن التأمينية المساندة كما كانت في نهاية العام 2024:**

**أعداد وكلاء ووسطاء التأمين وأصحاب المهن التأمينية المساندة كما هي في نهاية العام 2024**

| البيان | العدد |
|---|---|
| وكيل تأمين | 212 |
| منتج تأمين | 20 |
| وكيل (هيئة) | 13 |
| وسيط تأمين | 17 فرداً و6 اعتباريين |
| وسيط إعادة تأمين | فردان اثنان واعتباري واحد |
| خبير اكتواري تأمين | 5 |
| المصارف المعتمدة لممارسة أعمال التأمين المصرفي | 3 |
| خبير معاينة لتقدير الأضرار | 12 |
| شركات إدارة النفقات الطبية والخدمات التأمينية | 8 |
| محقق تأمين | 50 |

**الاستنتاج العام/الخلاصة**

على الرغم من البيئة المحلية شديدة التعقيد أمنياً واقتصادياً، أثبت قطاع التأمين الفلسطيني قدرة عالية على الصمود والتكيّف، وأظهر مؤشرات مالية وفنية إيجابية في جوانب عدة، لا سيما في الضفة الغربية. ويعكس ذلك فعالية الأطر الرقابية والتنظيمية، واستجابة الشركات لمتطلبات المرحلة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتطلب معالجة واستثماراً جاداً في المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها:

- **تفعيل التأمين الزراعي والتأمين الصغير** لتوسيع نطاق الحماية للفئات المهمَّشة.
- **تعميق الابتكار الرقمي** وتعزيز التحول الإلكتروني في تقديم الخدمات التأمينية.
- **تطوير أدوات التسعير** لتكون أكثر عدالة ومرونة، وتعكس مستوى المخاطر الفعلي.
- **تعزيز ثقافة التأمين** لدى الجمهور، بما يدعم توسيع قاعدة المشتركين ويعزز الثقة في القطاع.

ويمثل تحقيق هذه الأولويات خطوة أساسية نحو بناء قطاع تأميني أكثر شمولية واستدامة في فلسطين.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التعريف بالقطاع

يمثّل قطاع التأجير التمويلي أحد المكونات المحورية في منظومة التمويل غير المصرفي، لما يوفره من حلول تمويلية مرنة تُسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على الأصول. وتشرف عليه الهيئة ضمن رؤيتها الهادفة إلى تطوير قطاع مالي غير مصرفي فعّال ومستقر يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ويُحفّز الاستثمار في القطاعات الحيوية.

ويُعد هذا القطاع أداة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وبخاصة في ظل التحديات التمويلية التي تواجه بعض الشرائح والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتأتي رقابة الهيئة على هذا القطاع في إطار اختصاصها المنصوص عليه في قانونها رقم (13) لسنة 2004، والقرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي، الذي يُشكّل الإطار التشريعي الناظم للعلاقات التعاقدية والمهنية بين الجهات المختلفة في هذا المجال.

ويمتاز منتج التأجير التمويلي بمرونة عالية، سواء من حيث هيكل العقود، أو تكييف شروط السداد وفقاً لطبيعة الأصول والدخل المتوقع منها، كما يُوفّر خيار التملك أو الشراء في نهاية مدة العقد. وتمنح هذه الخصائص المنتج ميزة تنافسية مقارنة بأدوات التمويل الأخرى، وبخاصة في ظل التحديات الاقتصادية وتقلّص قدرة بعض الشرائح على الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى.

ويُعد الطلب على التأجير التمويلي طلباً مشتقاً من الحاجة إلى الأصول الإنتاجية والاستهلاكية. ويُظهر هيكل السوق المحلي تنوعاً في نماذج الشركات العاملة، بين شركات مستقلة وأخرى تابعة لموردي الأصول، في حين لم يتم حتى اللحظة إنشاء أي شركة تابعة لمؤسسة مالية، ما يعكس قابلية هذا القطاع للنمو ومرونته في تلبية احتياجات فئات مختلفة من المستفيدين.

وتتركز أنشطة التأجير التمويلي حالياً في مجال الأموال المنقولة، وبخاصة المركبات والمعدات، في ظل غياب التمويل للأصول غير المنقولة. ومع ذلك، فإن الفرصة لنمو هذا المنتج وتطوره أصبحت كبيرة، لا سيما مع صدور القرار بقانون بشأن ضريبة القيمة المضافة للعام 2024، الذي يُشجّع على التمويل في القطاع العقاري، إلى جانب العمل المتواصل مع سلطة الأراضي على إصدار تعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وهو ما يُعد من أولويات الهيئة.

أما من حيث المنافسة، وبالاستناد إلى مؤشر هيرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index-HHI) لإجمالي الاستثمار في قطاع التأجير التمويلي، فإن الوضع التنافسي في القطاع يُعد متوسطاً. وقد شهد العام 2024 تحسناً في هذا المؤشر، حيث بلغت قيمته 1618 نقطة مقارنة بـ2379 نقطة في العام 2023، ما يدل على ارتفاع مستوى المنافسة داخل القطاع.

وفي هذا السياق، تواصل الهيئة أداء دورها التنظيمي والرقابي ضمن رؤيتها الرامية إلى بناء قطاع مالي غير مصرفي أكثر شمولاً واستدامة، انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للفترة 2020-2025، التي تركز على تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وتطوير أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وضمان استدامة القطاعات المالية غير المصرفية تحت إشراف الهيئة، إلى جانب تعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من محدودية حجم السوق حالياً، لا سيما في تمويل الأصول غير المنقولة، فإن القطاع يتمتع بإمكانات نمو واعدة، تستند إلى بيئة تنظيمية وتشريعية متقدمة، وتوجهات استراتيجية داعمة لتوسيع نطاق استخدام التأجير التمويلي.

وفي هذا الإطار، وضمن جهود الهيئة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، شهد العام 2024 عدداً من التطورات التنظيمية والمؤسسية التي تُشكّل ملامح مرحلة جديدة في مسار تأهيل القطاع وتعزيز كفاءته.

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > أبرز تطورات العام 2024

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية كما في نهاية العام 2024، تسع شركات، حيث تم خلال العام ترخيص شركة جديدة مستقلة تقدمت لطلب ممارسة نشاط التأجير التمويلي المتفق مع الشريعة الإسلامية.

والشركات المرخصة هي:

| - | **الشركة** | **تأجير تمويلي تقليدي أو تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية** |
|---|---|---|
| 1 | الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي - باليس | تأجير تمويلي تقليدي |
| 2 | شركة الإجارة الفلسطينية | تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية |
| 3 | شركة ريتز للتأجير التمويلي | تأجير تمويلي تقليدي |
| 4 | شركة ليس فور يو للتأجير التمويلي | تأجير تمويلي تقليدي |
| 5 | شركة ليس آند جو للتأجير التمويلي | تأجير تمويلي تقليدي |
| 6 | شركة جديكو للتأجير التمويلي | تأجير تمويلي تقليدي |
| 7 | الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي | تأجير تمويلي تقليدي |
| 8 | الشركة العربية للتأجير التمويلي | تأجير تمويلي تقليدي |
| 9 | شركة آفاق للإجارة الإسلامية | تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية |

في سياق الخطة الاستراتيجية للهيئة التي أفردت محوراً خاصاً لتعزيز البيئة التنظيمية والقانونية لعمل الإجارة، وفي إطار سعي الهيئة الدائم إلى تطوير منتجات التأجير التمويلي، فقد عملت الهيئة على إعداد تعليمات متخصصة لازمة لعمل الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي المتفق مع أحكام الشريعة (الإجارة)، ومن المتوقع أن يتم إصدارها العام المقبل، وقد أكدت التعليمات على قرارات وتوصيات الهيئة العليا للرقابة الشرعية من ضرورة الفصل ما بين النشاط التجاري التقليدي والنشاط المتفق مع الشريعة، وضرورة تعيين مستشار شرعي ضمن معايير محددة، والعلاقة ما بين التشريعات السارية وما بين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية -الأيوفي. وبطبيعة الحال، فإن هذه التعليمات سيكون لها أثر إيجابي في زيادة قاعدة عملاء شركات التأجير التمويلي وتلبية احتياجات مستهلكي الخدمات المالية الذين لديهم تفضيل لخدمات التأجير التمويلي المتفق مع أحكام الشريعة، وبالتالي المساهمة في الهدف الأكبر وهو زيادة نسب الشمول المالي.

وفي سياق الهدف الثالث في استراتيجية الهيئة، والمتعلق باستدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة، وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية، والهدف الفرعي توسيع نطاق خدمات التأجير التمويلي، فقد عقدت الهيئة لقاءات واجتماعات فنية عدة مع وزارة النقل والمواصلات، بهدف تحديث تعليمات تسجيل المركبات المؤجرة تأجير تمويلياً، التي صدرت في العام 2017. وقد أثمرت اللقاءات عن تعليمات جديدة تعالج الإشكاليات في التعليمات السابقة، إضافة الى نصوص جديدة تفصيلية تتعلق بتأجير المركبات العمومية، وبالتالي تنظيم العلاقة ما بين الوزارة والشركات والهيئة، وتوسيع مجال عمل شركات التأجير التمويلي ليشمل المركبات التي تعمل في القطاع العام. وقد وقع معالي وزير النقل والمواصلات التعليمات بتاريخ 18/12/2024، وتسري من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وفي السياق ذاته، وضمن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق خدمات التأجير التمويلي، واصلت الهيئة وسلطة الأراضي اجتماعات اللجنة المشتركة بمشاركة ديوان الفتوى والتشريع لمناقشة تعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وقد تم الاتفاق على الصيغة النهائية للتعليمات بما يتماشى مع القوانين السارية، ووضع أسس وإجراءات واضحة لتسجيل العقارات الممولة عن طريق التأجير التمويلي. وبالتوازي، أعدت الهيئة تعليمات تنظيمية خاصة بنشاط التأجير التمويلي العقاري، سيتم

إصدارها بعد اعتماد تعليمات سلطة الأراضي بهذا الخصوص.

وتزامن ذلك مع صدور القرار بقانون بشأن ضريبة القيمة المضافة في العام 2024، الذي يُتوقع أن يكون له أثر إيجابي على قطاع التأجير التمويلي العقاري، لما تضمنه من إعفاءات لصفقات التطوير العقاري من ضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك إعفاء شركات التأجير التمويلي العقاري، باستثناء الفوائد المنصوص عليها في عقود التأجير التمويلي، وبالتالي منح شركات التأجير التمويلي نوعاً من المنافسة الاقتصادية العادلة، مقارنة مع الممولين العاملين في القطاع المالي.

ومن المتوقع أن يكون لصدور هذه التعليمات، في ظل صدور القرار بقانون بشأن ضريبة القيمة المضافة، انعكاس إيجابي، حيث سيسهم في دخول مؤجرين جدد إلى سوق التأجير التمويلي، وتوسيع قاعدة الأصول المؤجرة لتشمل الأموال غير المنقولة، بما يساعد على نقل نشاط التمويل العقاري من السوق غير الرسمي إلى القطاع المالي المنظم.

أما على المستوى القطاعي، فإن توسيع خدمات التأجير التمويلي، سيزيد من عمق قطاع التأجير التمويلي ونسب الاختراق لهذا القطاع، وتنويع محفظة الأصول المؤجرة، إضافة إلى تأثيراته الإيجابية على قطاع الإسكان بشكل عام، من حيث زيادة التفاعل بين قوى العرض والطلب.

أما فيما يتعلق بالهدف الأول في استراتيجية الهيئة، والمتمثل في تعزيز استخدام التكنولوجيا، وبخاصة في موضوع الربط الإلكتروني مع الشركات، وتسهيل عمل الشركات وتمكينها، ومن الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة بشكل مباشر وسلس، فقد تم العمل، بالتعاون مع دائرة نظم المعلومات، بحيث أصبح بإمكان الشركات استخراج تقارير تفصيلية عن نشاطها، من خلال نظام تسجيل العقود الإلكتروني، بما يعزز من كفاءتها التشغيلية ودقة بياناتها.

**العدوان على قطاع غزة**

كأحد القطاعات المالية العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، فإن قطاع التأجير التمويلي ليس بمعزل عن التطورات السياسية الحالية والعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، حيث أثر هذا العدوان على انخفاض الطلب على منتج التأجير التمويلي من قبل الأفراد والشركات نظراً للجو العام السائد، وحالة عدم اليقين التي تعيشها البلاد، وانعكاساتها السلبية على المؤشرات الاقتصادية المختلفة كالاستهلاك والاستثمار (الطلب الاستهلاكي والاستثماري)، وأصبحت شركات التأجير التمويلي أكثر تحفظاً في عمليات المنح لسببين: الأول هو انخفاض مصادر التمويل لشركات التأجير التمويلي، وبخاصة من البنوك -الممول الرئيسي لهذه الشركات- والسبب الآخر هو تخوف الشركات من عدم قدرة المستأجرين الجدد على السداد، وبالتالي تعثرهم في ظل الظروف السائدة.

**المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع:**

في هذه الجزئية، نستعرض في الجدول التالي أهم البنود المالية الرئيسية المقارنة لقطاع التأجير التمويلي للعامين 2024 و2023:

**البنود المالية الرئيسية المقارنة لقطاع التأجير التمويلي للعامين 2024 و2023**

| - | 2024 | 2023 |
|---|---|---|
| **البند** | **دولار أمريكي** | **دولار أمريكي** |
| **مجموع الأصول** | 191,316,318 | 192,412,983 |
| **مجموع الالتزامات** | 134,431,743 | 138,028,060 |
| **مجموع حقوق الملكية** | 56,884,575 | 54,384,921 |
| **رأس المال المدفوع** | 45,360,456 | 43,910,252 |
| **صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي** | 142,015,273 | 146,517,900 |
| **نسبة التعثر** | 15.85% | 5.75% |

## إحصائيات القطاع

بلغت قيمة إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة في نهاية العام ما يقارب 7.92 مليون دولار أمريكي، بواقع 1730 عقداً. وتمثل إحصائيات العام 2024 انخفاضاً في قيمة العقود بنسبة 24.1% عن العام 2023، وبنسبة 28.8% بما يخص عدد العقود.

إن هذا الانخفاض هو انخفاض مؤقت وانتقالي (Transitory) وانعكاس لانخفاض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالاستثمار والاستهلاك كما ذكرنا أعلاه، لكن من المهم الإشارة، هنا، إلى أن هذا القطاع مستمر في النمو والمنافسة؛ كونه يستهدف مختلف الأصول الإنتاجية والاستهلاكية، وأثبت قدرته على الصمود ومعاودة النشاط في أزمات مالية واقتصادية سابقة.

والأشكال البيانية تظهر النمو/الانخفاض الشهري في عقود التأجير التمويلي قيمةً وعدداً ما بين العامين 2023 و2024:

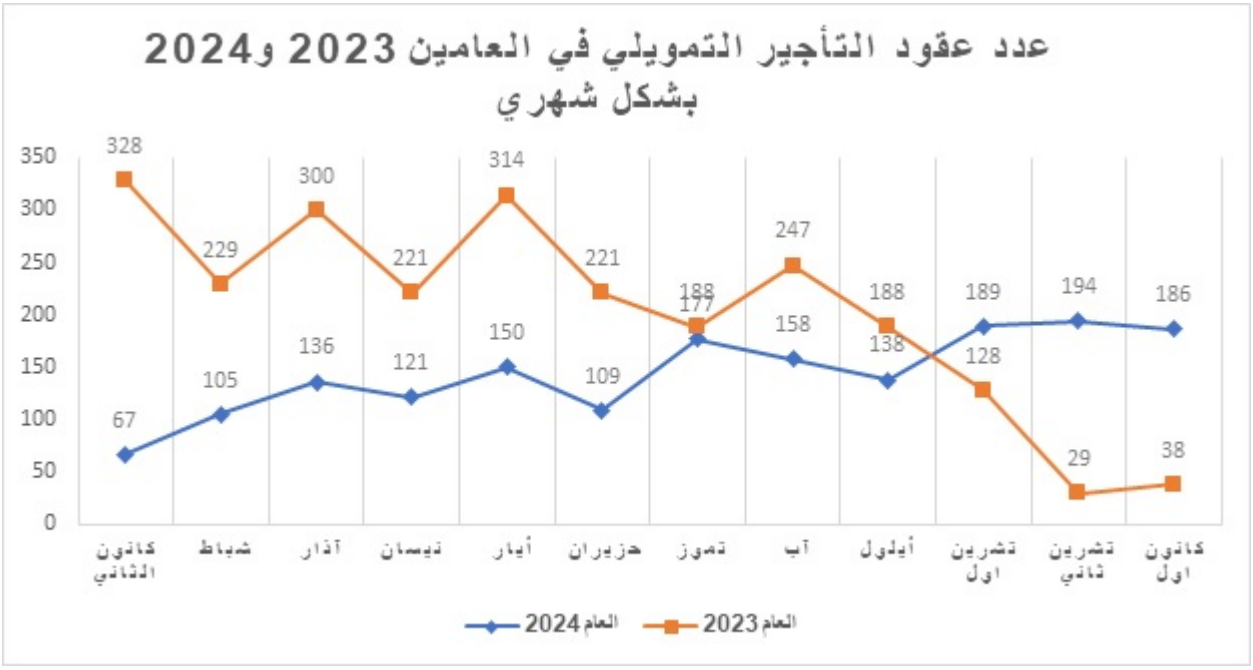

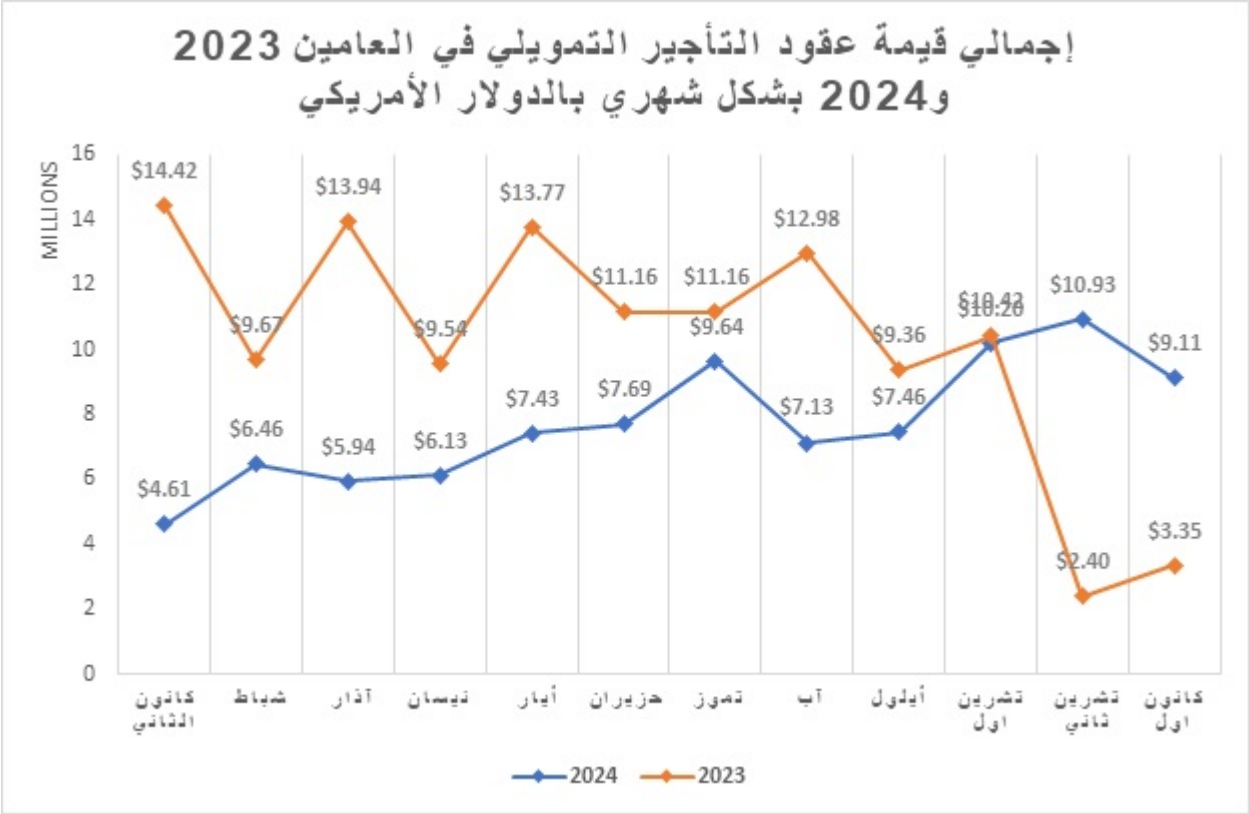


أما ما يخص توزيع محفظة عقود التأجير التمويلي في العام 2024، حسب نوع الأصول والغاية من الاستخدام، نرى أن المركبات للاستخدام الشخصي هي أكثر الأصول التي تم تمويلها، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (54.19%) من إجمالي قيمة العقود، ونسبة (74.97%) من عدد العقود.

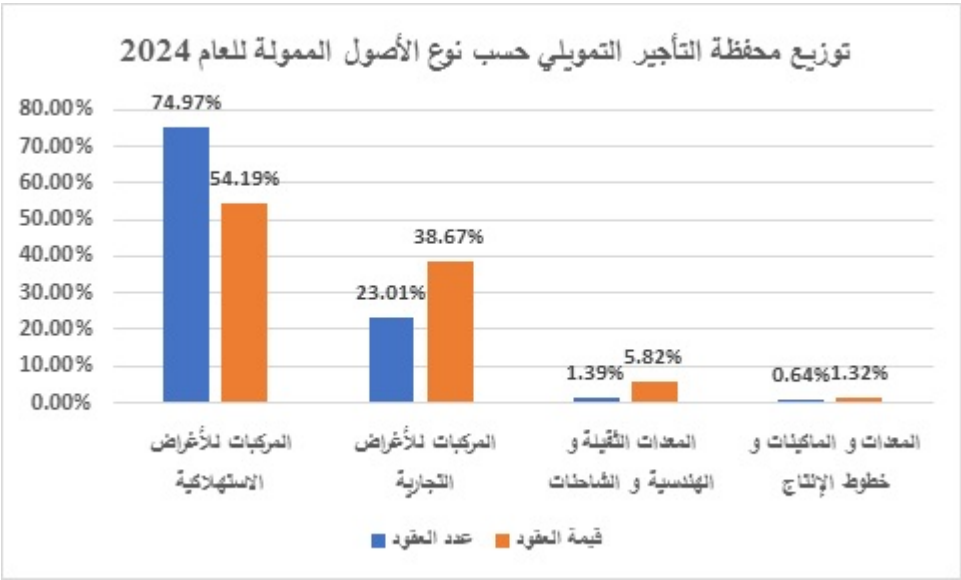


كما نورد لكم أدناه رسماً بيانياً يعكس توزيع فئة الأصول المنقولة-المال المنقول (الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج ... وغيرها) من حيث نوع الأصول قيمةً وعدداً، التي شكلت نسبة 1.32% و0.64% من قيمة وعدد العقود المسجلة على التوالي، حيث مكننا إعادة تصنيف عقود التأجير التمويلي على النظام الإلكتروني للهيئة، من تصنيف هذه الأصول حسب نوعها، ومعرفة حصة كل منها من محفظة الأصول المنقولة، كالآتي:

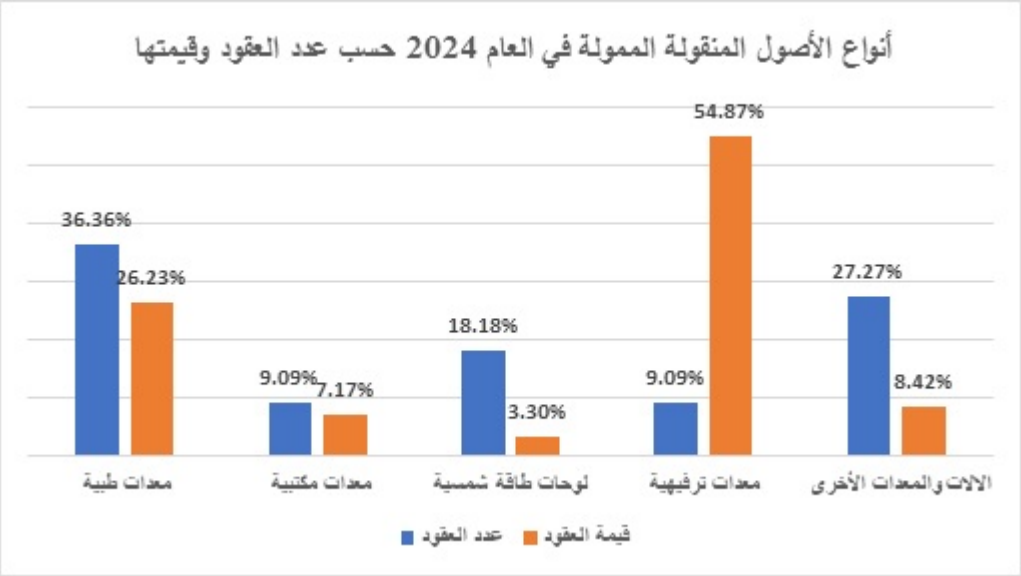


أما ما يخص حصة كل قطاع اقتصادي من التأجير التمويلي، فإن الرسم البياني يوضح حصة كل قطاع من العقود قيمةً وعدداً. نرى أن القطاع الاستهلاكي هو أكثر القطاعات استفادة، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (53.65%) من إجمالي قيمة العقود، ونسبة (74.34%) من عددها، وهذه العقود تمثل تمويلاً لمركبات للاستخدام الشخصي، وهذا متوافق مع النمط الاقتصادي الذي نعيش فيه، وهو النمط القائم على الاستهلاك.

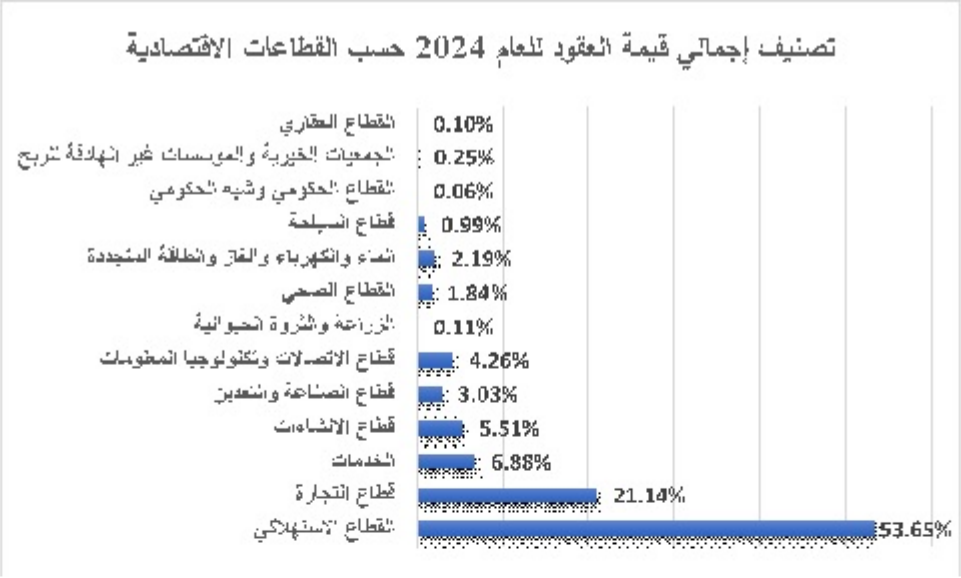


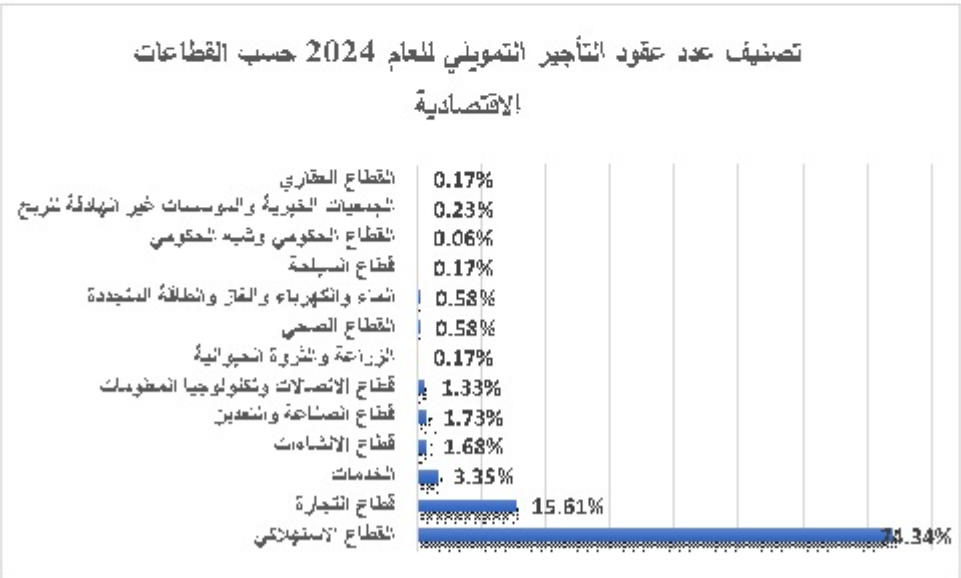


وبخصوص التوزيع الجغرافي لمحفظة العقود، فإن محافظة رام الله والبيرة تستحوذ على الحصة الأكبر من المحفظة بنسبة 51.74% من حيث القيمة، و43.35% من حيث العدد، تليها محافظة نابلس، ثم محافظة الخليل. وهذا التوزيع متوافق مع هيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في المحافظات.

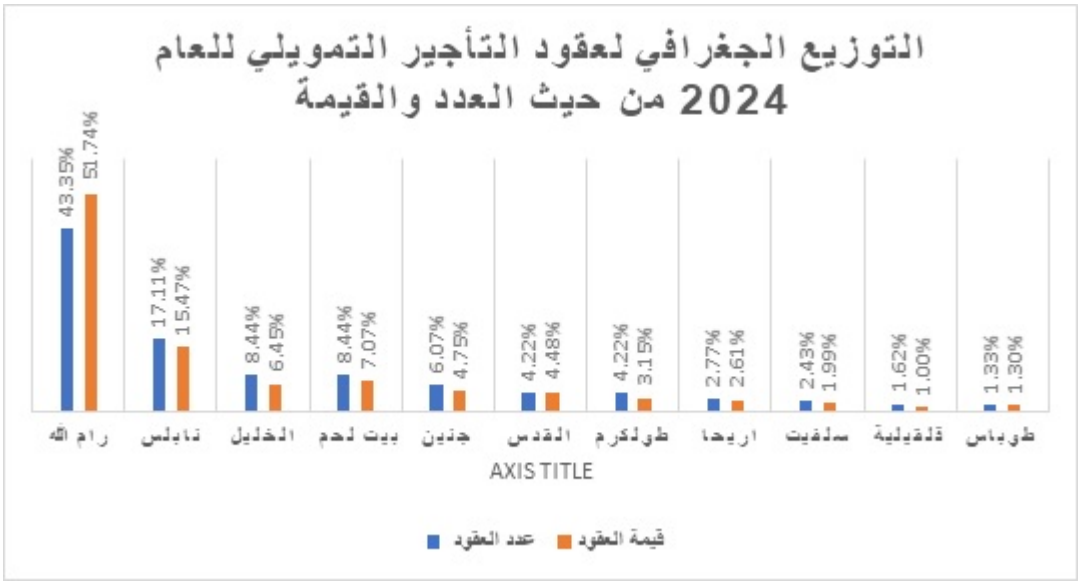


أما من حيث طبيعة المستأجرين: سواء كفرد أو شركة، فقد بلغت نسبة المستأجرين من الأفراد 59% من قيمة العقود، ونسبة 82% من العدد، كما هي موضحة في الأشكال البيانية التالية:

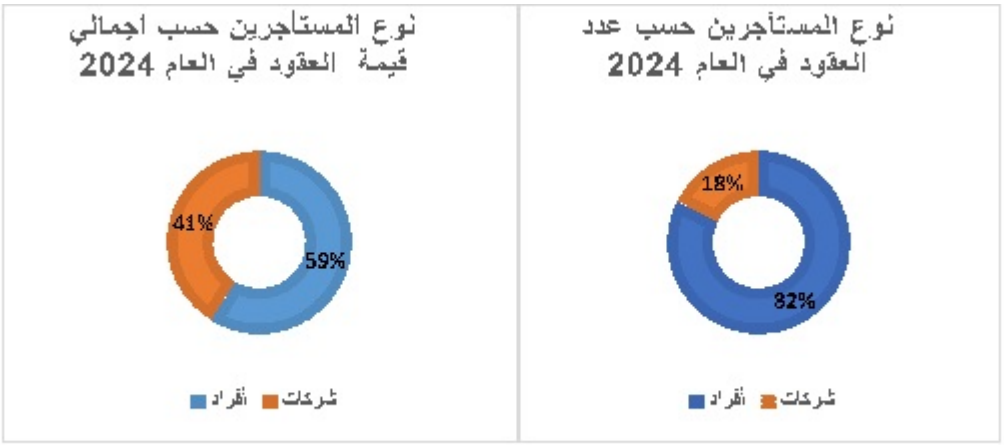

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التخصيم

يعد التخصيم من أدوات التمويل التي تساعد المنشآت، وبخاصة الصغيرة منها والمتوسطة على إدارة رأس مالها العامل، واستخدام الأصول الموجودة على بياناتها المالية كنوع من أنواع الضمان للحصول على التمويل، حيث يسهم التخصيم، عبر توفير السيولة لهذه الشركات، في نموها وزيادة دورها في الاقتصاد.

وقد قامت الهيئة، بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، بإعداد مسودة لمشروع قانون التخصيم متوافقة مع القوانين المحلية، وقد تمت مراجعتها من قبل الفريق القانوني المعين من البنك الأوروبي للتنمية والتعمير مع قانون التخصيم الموحد الصادر عن معهد توحيد القوانين (UNIDROIT)، ولاحقاً لتوافق النسخة الفلسطينية مع قانون التخصيم الموحد، عمل الفريق القانوني على إعداد مذكرة تفسيرية وورقة سياسات تشريعية للقانون باللغة العربية.  وفي الوقت الحالي يعمل فريق الهيئة على مراجعتها، تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة، وعلى الجمهور وذوي العلاقة للنقاش.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > التعريف بالقطاع

استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، تقوم الهيئة بأعمال الرقابة والإشراف على قطاع تمويل الرهن العقاري، انطلاقاً من هدفها الأساسي المتمثل في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وحماية حقوق المستثمرين، من خلال إعداد البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري، بما يشمل المخمنين العقاريين.

تهيمن البنوك على السوق الأولي (هو المنح المباشر للمواطنين للقروض) لقطاع تمويل الرهن العقاري نظراً للسيولة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني، وللتكلفة القليلة للودائع (مصدر تمويل البنوك الرئيسي) ولسعة انتشاره في فروع كثيرة. هذا الأمر يشكل تحدياً أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل ضمن السوق المباشر (الأولي) لقطاع تمويل الرهن العقاري.

أما السوق الثانوي (عمليات إعادة تمويل محافظ القروض التي تمنحها البنوك للمواطنين) لقطاع تمويل الرهن العقاري، ما زالت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري تعمل في السوق من خلال الذراع التمويلية لها، وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، التي كان لها أثر كبير في امتداد وتوسع سوق تمويل الرهن العقاري، من خلال إعادة تمويل محافظ قروض الرهن العقاري للبنوك، إلا أنه نظراً لتوفر السيولة في البنوك، ومنح تسهيلات تمويلية، وزيادة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات، أدى ذلك إلى تراجع نشاط السوق الثانوي المتمثل بشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري لإعادة تمويل قروض الرهن العقاري.

أما بخصوص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، حيث إن نسبة قيمة العقار إلى القرض تعتبر إحدى أدوات السياسة الاحترازية التي يتم استخدامها من أجل المحافظة على استقرار سوق الرهن العقاري، بالتالي كلما كانت القيمة التخمينية للعقار حقيقية وواقعية، سيسهم ذلك في تحقيق الهدف المتمثل باستقرار سوق الرهن العقاري، بحيث تكون قيم العقارات الممولة مقاربة للواقع في حال تعثر المقترضين واضطرار البنوك للتنفيذ على هذه العقارات واستعادة أموالها.

وعليه، وانطلاقاً من مسؤولة الهيئة بالرقابة والإشراف على المخمنين العقاريين، فقد عملت منذ العام 2007 على صياغة البيئة التشريعية المنظمة للرقابة على أعمال المخمنين العقاريين، وتقوم الهيئة باستخدام الأدوات المناسبة وفق الأسس التي حددتها تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم (3) لسنة 2012 المعدلة للتعليمات الصادرة بالعام 2007، من أجل منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة. في هذا السياق، تقوم الهيئة بتنظيم الدورات التدريبية، وعقد الامتحانات اللاحقة كأحد شروط الحصول على الترخيص.

# قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > أبرز تطورات العام 2024

عقدت الهيئة، وبالتعاون مع القطاع المصرفي الفلسطيني، دورة تدريبية بالتخمين العقاري في الفترة بين 27-31/10/2024 لأغراض الحصول على رخصة التخمين العقاري.

كما تم خلال العام التعاون مع سلطة الأراضي، من خلال مجلس الوزراء، وتقديم الملاحظات النوعية على مشروع نظام التخمين العقاري وترخيص المخمنين العقاريين، من واقع الخبرات العملية والعلمية بما يخص التخمين العقاري وتأهيل المخمنين العقاريين، وانطلاقاً من تعزيز التبادل المعرفي والفني في المؤسستين.

كما تم خلال العام منح ترخيص لعدد (5) مخمنين.

**العدوان على قطاع غزة**

للعدوان على قطاع غزة تأثير كبير على القطاع العقاري بعد التدمير والتفجير للمنازل والمنشآت، وبما يخص إعادة تمويل الرهن العقاري، لا يوجد أي قروض معاد تمويلها في قطاع غزة.  وبما يخص المخمنين العقاريين فقد توقف عملهم بالمطلق.

**إحصائيات القطاع**

يعمل في قطاع تمويل الرهن العقاري شركتان وهما شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، وشركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، وتقدم شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية برنامج إعادة تمويل القروض الى المصارف، ويبلغ الرصيد القائم للمحفظة المعاد تمويلها 1.76 مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام 2024، آخذين علماً عدم وجود إقبال على خدمات الشركة للتحديات المشار إليها أعلاه.

يعمل في قطاع التخمين العقاري لأغراض تمويل الرهن العقاري 72 مخمناً عقارياً حتى نهاية العام 2024، موزعين على المحافظات كافة، وفق الجدول التالي:

| المحافظة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| رام الله والبيرة | 22 | 31% |
| الخليل | 8 | 11% |
| بيت لحم | 9 | 13% |
| جنين | 8 | 11% |
| قلقيلية | 3 | 4% |
| طولكرم | 9 | 13% |
| نابلس | 4 | 6% |
| قطاع غزة | 6 | 8% |
| القدس- العيزرية | 1 | 1% |

| | | |
|---|---|---|
| سلفيت | 1 | 1% |
| طوباس | 1 | 1% |

# قطاعات سوق رأس المال > التكنولوجيا المالية > تطورات العام 2024

استكملت الهيئة، خلال العام 2024، جهودها في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، وحث المبتكرين وأصحاب الأفكار الريادية على تقديم أفكارهم وحلولهم إلى الهيئة عبر منصة "ابتكر" (حاضنة الأعمال الرقابية الخاصة بالهيئة). ومنذ إطلاقها في العام 2021، بلغ إجمالي الابتكارات المستلمة عبر منصة "ابتكر" 65 ابتكاراً تستهدف مختلف القطاعات المالية غير المصرفية.

**تطورات العام 2024**

عملت الهيئة، خلال العام 2024، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، على تطوير وخلق مسار متخصص في التكنولوجيا المالية لدى مسرعات وحاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية في الجامعات الفلسطينية، حيث يهدف هذا المشروع المهم على رفع جهوزية وقدرة حاضنات الأعمال على استقطاب واستيعاب الابتكارات المرتبطة بالتكنولوجية المالية، لما لذلك من أهمية كبرى في تسهيل رحلة الابتكار لدى الرياديين وزيادة مستويات الجهوزية لديهم للتعامل مع الجهات الرقابية، وبخاصة هيئة سوق رأس المال، واستيفاء متطلبات الدخول إلى حاضنة الأعمال الرقابية. وفي هذا السياق، تم خلال العام 2024، إنجاز التالي:

1. تقييم لواقع التكنولوجيا المالية في فلسطين، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاعات المالية غير المصرفية (Fintech Map)، وتقييم ما تم إنجازه من قبل الهيئة من حيث البيئة الرقابية الممكنة لتشجيع التكنولوجيا المالية.
2. تطوير خارطة طريق تنفيذية ومؤطرة زمنياً لتطوير مسار متخصص للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي لدى مسرعات وحاضنات الأعمال لدى الجامعات الفلسطينية.

وتم تنفيذ ذلك من خلال مجموعة من المراحل؛ بدأت بالمسح الشامل لما تم إنجازه من دراسات ومسوحات وتقييمات، ثم عقد مجموعة واسعة من اللقاءات الثنائية مع مسرعات وحاضنات الأعمال، إضافة إلى الجامعات التي لديها حاضنات وحدائق تكنولوجية. وتلا ذلك تقييم شامل لما تم إنجازه من قبل الهيئة فيما يخص البيئة الممكنة للتكنولوجيا المالية، وبخاصة منصة "ابتكر"، وتم تقييم سياسة الهيئة في تشجيع الابتكارات في التكنولوجيا المالية والأطر والأدوات الرقابية والتشريعية التي تم استحداثها مثل رسالة عدم الممانعة والتشريعات ذات العلاقة بترخيص المنصات الإلكترونية، وغيرها من السياسات والإجراءات.

- **منصة الابتكار الرقابية "ابتكر"**

بلغ عدد الابتكارات والأفكار التي تم استلامها في منصة ابتكر، منذ أن أطلقتها الهيئة في آذار 2021، 65 طلباً حتى العام 2024، تعود جميعها إلى أفكار وحلول تندرج ضمن مجالات التكنولوجيا المالية التي تخدم القطاع المالي غير المصرفي في فلسطين.

يذكر أن منصة ابتكر هي المنصة الأولى من نوعها في فلسطين والمنطقة العربية التي تعني بتقديم التوجيه والإرشاد الرقابي لأصحاب الأفكار والابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي، والتي أطلقتها الهيئة لتعزيز توظيف التكنولوجيا في القطاعات المالية غير المصرفية.

واستحوذ قطاع التأمين على النسبة الأكبر من الابتكارات المقدمة، يليه قطاع الأوراق المالية، إضافة إلى عدد من الأفكار المرتبطة بقطاع التأجير التمويلي والتخصيم والتأمين بالصيغة الإسلامية.

وتتيح المنصة للمبتكرين التقدم بطلبات للحصول على الدعم والإرشاد الرقابي، بما يتوافق مع سياسة الهيئة في تشجيع الابتكار ضمن الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، حيث تعمل على مساعدة المبتكرين لفهم تلك الأطر، والامتثال لها أثناء تطوير

أفكارهم، إلى جانب توفير الإرشاد اللازم للحصول على ترخيص، أو الدخول في المرحلة التجريبية من خلال الحصول على رسالة عدم ممانعة.

ويوضح الشكل رقم (1) أدناه، توزيع الابتكارات المستلمة عبر المنصة حسب القطاع، حيث يلاحظ تركز الابتكارات في قطاع التأمين، تليه الابتكارات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية وقطاع التأجير التمويلي.

**الشكل رقم (1): الابتكارات المستلمة عبر منصة ابتكر مُصنَّفة حسب القطاع**

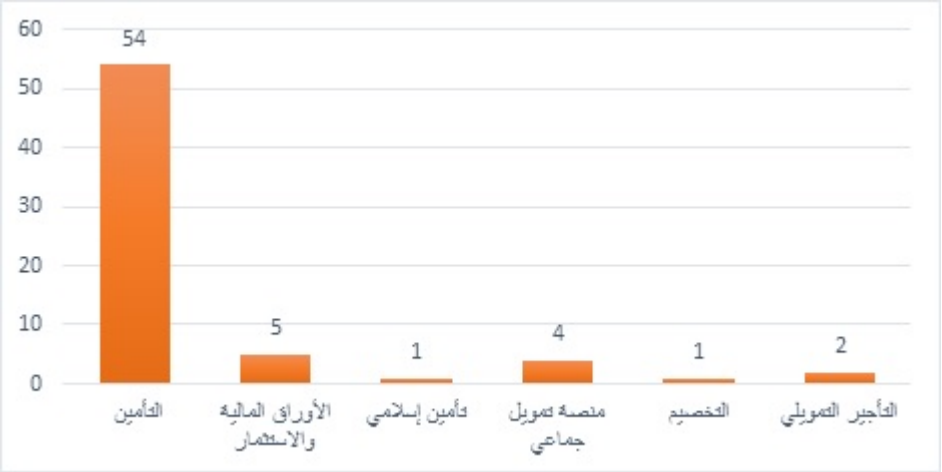


وخلال العام 2024، تم تحويل ابتكارين مرتبطين بقطاع التأمين للحصول على الترخيص بموجب التعليمات النافذة، بعد أن تم تقديم التوجيه والإرشاد اللازم لهما. وتشير البيانات إلى أن الابتكارات التي استُلمت من دول عدة، كان أبرزها فلسطين، تليها الإمارات، ومصر، إضافة إلى مشاركات من دول أخرى مثل الأردن، والسعودية، وتركيا، ولبنان، ما يعكس تنامي الحضور الإقليمي للمنصة، وقدرتها على جذب المبتكرين من خارج فلسطين.

ويوضح الشكل رقم (2) أدناه، عدد الابتكارات المستلمة مصنفة حسب الدول، حيث تُظهر البيانات أن 42% من الابتكارات المستلمة جاءت على مستوى دولي، و58% منها على مستوى محلي، ما يعكس حضوراً إقليمياً واسعاً للمنصة، وقدرتها على جذب المبتكرين من فلسطين وخارجها، إضافة إلى أنه كانت هناك جهود حثيثة من الهيئة لتعزيز نسبة الابتكارات المحلية، إلا أن تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حالت دون ذلك.

**الشكل رقم (2): عدد الابتكارات المستلمة مُصنَّفة حسب الدول**

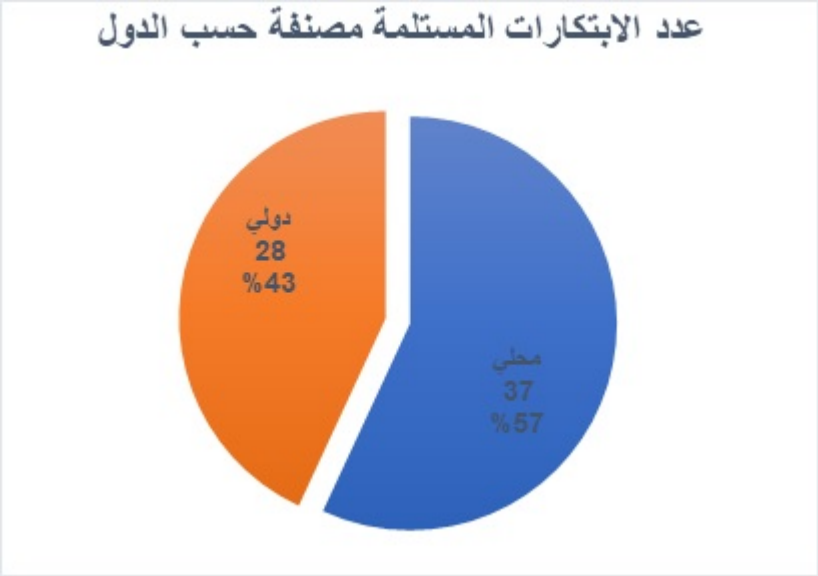


- **تطوير المنصة:**

تم تطوير الموقع الإلكتروني لـ "ابتكر"، ودمجه مع موقع الهيئة الرسمي خلال العام 2024 بعد تطويره وتحديثه فنيا ، ليصبح أكثر ظهوراً على المستوى الدولي والاقليمي وباللغتين العربية والإنجليزية، حيث تضمن تطوير الموقع، أتمتة نماذج "ابتكر" واضافة أجزاء للمنصة تسمح للمتقدمين بإنشاء حساباتهم الخاصة لتقديم الطلبات ومعالجة تقدم سير عمل متابعة الأفكار المقدمة اليها، بحيث يستقبل طلبات المبتكرين للحصول على الدعم والإرشاد على منصة ابتكر بطريقة مؤتمتة بالكامل، بالإضافة الى استقبال الطلبات الكترونياً. بحيث تعمل البوابة الجديدة لمنصة ابتكر على تقديم المعلومات العامة المطلوبة من قبل المبتكرين حول ابتكر وتزويدهم بالتمهيد اللازم قبل التقدم بأية طلبات عبر المنصة.

خدمات الاستدامة المالية

# خدمات الاستدامة المالية > حوكمة الشركات

استكملت الهيئة، خلال العام 2024، العمل على تطوير تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك انسجاماً مع التطورات الحاصلة في الأطر التشريعية ذات العلاقة، وبخاصة قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات، إضافة إلى التطورات الحاصلة في مبادئ حوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أبرز ضرورة تطوير مدونة حوكمة الشركات الصادرة في العام 2009. وقد شكل قانون الشركات القديم رقم (12) لسنة 1964، أحد أبرز المعيقات القانونية في إلزام الشركات بما تضمنته مدونة الحوكمة الصادرة في العام 2009.

وبعد إصدار قانون الشركات الجديد بموجب القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات، الذي جاء مواكباً للتطورات المختلفة في فلسطين، وأكثر انسجاماً مع مبادئ الحوكمة، وجدت الهيئة ضرورة تحديث مدونة حوكمة الشركات لتعكس التطورات القانونية الحاصلة في قانون الشركات الجديد، وذلك من خلال إصدار تعليمات حوكمة الشركات المدرجة وتشمل قواعد الحوكمة الإلزامية، وأجازت التعليمات للهيئة إصدار قواعد حوكمة اختيارياً، وذلك لضمان التوافق والامتثال والانسجام مع التشريعات، وتعزيز مقدرة الشركات على تكييف نفسها بفعالية لتحقيق الامتثال وتحسين مستوى حوكمتها، وانسجاماً مع المستجدات الحاصلة في مبادئ حوكمة الشركات.

وفي هذا السياق، وفي إطار جهود الهيئة في إرساء القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، عملت الهيئة بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على العمل على تطوير قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال تقييم الواقع الحالي، وتحديد الفجوات استناداً إلى معايير محددة وتجارب دول إقليمية ومحيطة، وتنفيذ تقييم مُقارن مع سبع دول، وهي: الأردن، مصر، السعودية، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، فيتنام، وصولاً إلى مسودة تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى مجموعة من قواعد حوكمة اختيارية، وبما يتوافق مع الظروف والتشريعات النافذة في فلسطين، وتضمين المستجدات الحاصلة بقانون الشركات الجديد رقم (42) لسنة 2021، آخذه بعين الاعتبار مبادئ ومعايير الحوكمة الموصي بها بناءً على استقصاء لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية الحالية، والتركيز، بشكل أكبر، على بيئة الرقابة والسياسات المكتوبة ومنع تضارب المصالح.

وقد عرف قانون الشركات الجديد معايير الحوكمة بأنها "مجموعة من المعايير والقواعد والإجراءات المتعارف عليها دولياً، التي يتم بموجبها إدارة الشركة، والرقابة عليها، وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للشركة، والمساهمين، وأقلية المساهمين، والأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها، وذلك ضمن الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية، التي تحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات، وبما يحقق الانضباط المؤسسي في الشركة".

**الهدف من إصدار تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

إن الهدف من إصدار تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، هو وضع إطار عمل قانوني لتنظيم شؤون الشركات المدرجة، وبما يشمل إطاراً تنظيمياً لحوكمتها، واستكمالاً للمتطلبات القانونية ذات الصلة، والواردة في القوانين والتشريعات السارية في فلسطين، حيث إن التزام الشركات بمبادئ الحوكمة يعود عليها بفوائد كبيرة تنعكس إيجاباً على أدائها وتطورها، وبناء بيئة قائمة على الثقة والشفافية والمساءلة. كما تهدف قواعد الحوكمة، بشكل خاص، إلى تحسين نوعية ممارسات مجلس الإدارة، وتحسين أداء الشركة، ورفع القدرة على المنافسة، ورفع قيمة الشركة، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح الآخرين في الشركة. كما تساعد الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري، وتفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، من خلال رفع ثقة المتعاملين بالشركة، وتعزيز قدرة البلد على مواجهة الأخطار، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وتهدف هذه التعليمات بصورة أساسية إلى:

- تطوير البنية القانونية السارية، وفتح آفاق جديدة بشكل يهدف إلى خلق أداة لجذب المستثمرين للعمل تحت مظلة قانونية تقيهم أي مخاطر محتملة.
- تعزيز النزاهة والشفافية، وتحفيز الشركات على تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول أعمالها وأدائها المالي وغير المالي، وتشجيع الشركات على اتخاذ قراراتها بشكل شفاف ومبني على معايير محددة.
- حماية حقوق المساهمين وتعزيز مشاركتهم في اتّخاذ القرارات المهمة، ووضع الآليات الملائمة لحماية حقوق المساهمين الأقلية، وضمان توجيه الاهتمام إلى مصالحهم.
- تعزيز المساءلة من خلال وضع آليات فعالة لمراقبة أداء الشركات، وتحقيق المساءلة عند الضرورة، ومعالجة حالات تضارب المصالح وتجنب تداعياتها.
- تحقيق الاستدامة، من خلال وضع مبادئ استرشادية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، وإدارة المخاطر، والتوجه نحو الاستدامة في أعمال الشركة.
- بناء سمعة إيجابية للشركات العاملة في فلسطين، من خلال التزامها بمبادئ الحوكمة، وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والمصلحة العامة.

**نطاق التطبيق**

مع عدم الإخلال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة المعمول بها في فلسطين، تسري مبادئ وأحكام تعليمات الحوكمة المقترحة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ما لم يرد بشأنها نص خاص آخر في أي تشريعات أخرى. وانطلاقاً من مبدأ أهمية التشاور مع الشركاء، عملت الهيئة على إطلاق حوار موسع حول مسودة تعليمات حوكمة الشركات خلال الربع الرابع من العام 2024، وذلك من خلال نشر المسودة على موقع الهيئة للعموم والمهتمين وتعميمها على الشركاء والجهات ذات العلاقة كافة، وذلك بهدف الحصول على التغذية الراجعة. وقد استقبلت الهيئة مجموعة قيمة من الملاحظات وتعاملت معها باهتمام ومسؤولية. وانعكست مجموعة كبيرة من الملاحظات في مسودة التعليمات، وصولاً إلى المسودة الثانية من تعليمات حوكمة الشركات المدرجة، وتم تعميمها للتغذية الراجعة على الشركات المدرجة وبورصة فلسطين. ويتوقع أن تصدر تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2025.

# الشمول المالي

على الرغم من التحديات التي فرضتها حرب الإبادة الجماعية على أهلنا في قطاع غزة، وسياسة التدمير والقتل والتنكيل والإغلاقات العسكرية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على الضفة الغربية، والتداعيات السياسية والاقتصادية التي تلتها ولا تزال تتوالى على القطاعات المختلفة كافة، ومنها القطاعات التجارية والصناعية وغيرها، فإن الهيئة تمكنت من المضي قدماً في سبيل تحقيق بعض البرامج المناطة بها في خطة الشمول المالي، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي كان له حظ وافر من تداعيات وآثار حرب الإبادة والقتل الجماعي التي تمارس بحق الشعب الفلسطيني، وما شهده في نهاية العام المنصرم ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا، الأمر الذي كان -بلا شك- له الأثر المباشر على تطبيق خطة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وعلى تنفيذ الأنشطة والبرامج التي كان من المقرر تنفيذها خلال فترة الحرب، بحيث توقف الكثير من المشاريع والبرامج والأنشطة التي كان من المفترض تنفيذها خلال الفترة الماضية عن العمل، وتم تجميد أي مشاريع أو مخططات بما يخص الاستراتيجية وبرامج الخطة الجديدة، كما أن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على حركة الأفراد في فلسطين، ومنع التنقل بين المحافظات، كان لها التأثير الأكبر من خلال منع المواطنين من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وآثار ذلك على حماية حقوق المستهلكين ضمن هذه الظروف، أضف إلى ذلك أزمات المقاصة المستمرة.
وعلى الرغم من ضبابية المشهد المستقبلي، وأخذاً بعين الاعتبار أن الحرب لم تنتهِ بعد، فإن العمل جارٍ على تقييم الوضع الحالي، ومحاولة حصر التداعيات التي سببتها الحرب لغرض اتخاذ الخطوات التصحيحية والبناءة في مجال الشمول المالي، ضمن الظروف الصعبة التي تمر بها، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة والداعمة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وفيما يلي نعرض أبرز التطورات في سبيل تعزيز الشمول المالي خلال العام 2024:

- متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

على الرغم من التأثير المباشر للعدوان على القطاعات المختلفة في فلسطين، وتوقف الكثير من الأنشطة فيها، وتأثير ذلك على القطاع المالي بشكل مباشر وغير مباشر، فإن الهيئة حققت بعض التقدم في تنفيذ برامج الخطة التنفيذية للشمول المالي.
فضمن مساعي الهيئة إلى تعزيز التكنولوجيا المالية، الذي بدوره يعمل على تعزيز نسب الشمول المالي في فلسطين، عملت الهيئة على تطوير منصة الابتكار "ابتكر" التي تختص باستلام الهيئة للابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوجيهها رقابياً، بما يشجع الابتكارات المالية في القطاع المالي غير المصرفي، لتصبح أكثر جاذبية وسهولة في الوصول والتعامل للمبتكرين على المستويين الدولي والإقليمي، وباللغتين العربية والإنجليزية، وإضافة أجزاء إلى المنصة تعالج تقدم سير متابعة الأفكار المقدمة إليها، ما يسهم في تنفيذ أهداف الشمول المالي في فلسطين، من خلال المساهمة في تحقيق الهدف المتعلق بالاستغلال الأمثل لدور التكنولوجيا في توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية الرسمية واستخدامها. وفي سياق تنفيذ برامج الخطة التنفيذية ذات العلاقة برفع التثقيف المالي وتعزيز التوعية المالية لدى فئات المجتمع، وبخاصة فئة الشباب، عملت الهيئة على إطلاق مساق جامعي بعنوان الثقافة المالية. ويأتي إطلاق هذا المساق بهدف دمج المعلومات المالية في الجامعات الفلسطينية بطريقة عصرية، ومواكبة التطور الحاصل في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، وبما ينسجم مع الواقع الفلسطيني، ويساعد في رفع مستوى الثقافة المالية والقدرات المالية لفئة الشباب، ما يسهم في إيجاد جيل واعٍ ومثقف مالياً قادر على الاندماج بالقطاع المالي بفعالية وإيجابية، ويعتمد على نفسه متسلحاً بثقافة العمل والاعتماد على الذات، وقادر على تحمل المسؤوليات المالية الشخصية عند اتّخاذ القرارات المالية المهمة، ما يسهم في تحقيق الشمول المالي لدى هذه الفئة.

- عقد اجتماع رئاسة اللجنة الوطنية للشمول المالي

عقدت رئاسة اللجنة الوطنية للشمول المالي اجتماعاً خلال الربع الثاني من العام 2024 للوقوف على أهم التطورات فيما يخص سير تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والمستجدات ذات العلاقة. وتم في الاجتماع مناقشة الانعكاسات السلبية التي سببتها الحرب الغاشمة على التقدم في سير عمل تنفيذ الخطة، إضافة إلى جهود كل من الهيئة وسلطة النقد في محاولات الاستمرار في تنفيذ ما يمكن من برامج تتعلق بتعزيز الشمول المالي ضمن هذه الظروف الصعبة.

كما تم التطرق إلى مؤشرات الشمول المالي، والتأكيد على ضرورة عقد الاجتماع التاسع للجنة الوطنية للاطلاع على آخر المستجدات والتداعيات على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وآليات استكمال التنفيذ لخطة الشمول المالي، حيث تم تكليف رئاسة اللجنة الفنية بإعداد تقرير تقدم سير العمل، بما يتضمن جهود المؤسسات الشريكة كافة، لتتم مناقشتها في اجتماع اللجنة الوطنية المقبل، ومن أجل الحصول على توجيهات اللجنة بما يخص تقييم أثر الحرب، وتأثر برامج الشمول المالي المنصوص عليها في الخطة، وأثر ذلك على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إضافة إلى إجراء تقييم لسير العمل في الأنشطة المدرجة بالخطة التنفيذية كافة، ودراسة فعاليتها، ودراسة الأولويات في ظل استمرار الحرب، وذلك بالتعاون مع الشركاء في الاستراتيجية.

وكان من أبرز ما تم تداوله خلال الاجتماع ضرورة إجراء تقييم لآثار العدوان على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي عقب انتهاء الحرب، واقتراح إعادة ترتيب الأولويات استجابة للوضع الراهن، بالتنسيق مع الشركاء كافة، وقد ركزت رئاسة اللجنة الوطنية على مباشرة الحصول على التغذية الراجعة من الشركاء في الاستراتيجية بخصوص البرامج والأنشطة والمقترحات، كل فيما يخصه.

- زيادة الوعي المالي والقدرات المالية لفئات المجتمع المختلفة

على الرغم من كل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن، فإن الهيئة اعتمدت أولويات خطة عمل الشمول المالي للعام 2024، وعلى رأسها تعزيز الوعي والثقافة المالية لفئات المجتمع المختلفة، وبخاصة الشباب والإناث. وفي هذا الخصوص، أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع الشركاء، مساقاً جامعياً بعنوان "مساق الثقافة المالية" الذي يهدف إلى رفع مستوى المعرفة المالية بين طلبة الجامعات، وذلك لإيمانها بأن الجامعات الفلسطينية تشكل الرافد الرئيسي لبناء الكفاءات الفلسطينية، ورفد أسواق العمل بها. ويأتي ذلك تنفيذاً للنشاط المتعلق بتطوير مساقات أكاديمية تستهدف رفع الوعي والثقافة المالية لدى فئات محددة من المجتمع، وهي فئة الشباب، وقد تم إدراجه في عدد من الجامعات الفلسطينية كمساق اختياري لطلبة الكليات المختلفة.

- عقد الاجتماع التاسع للجنة الوطنية للشمول المالي

تم عقد الاجتماع التاسع للجنة الوطنية للشمول المالي في بداية الربع الأول من العام 2024، وذلك لغرض الاطلاع على تقرير الإنجاز للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 7/2023- 6/2024، وما يتضمنه من تقرير تقدم سير العمل في خطة عمل الشمول المالي، ومن أجل الوقوف على آخر التطورات في ما يتعلق بسير عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2025، والتداعيات الحاصلة بسبب الحرب، وما ننتج عنها من آثار سلبية تعيق تنفيذ برامج استراتيجية الشمول المالي، والخطة التنفيذية الخاصة بها.

وتخلل الاجتماع مناقشة العديد من القضايا المهمة التي تختص بتعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتأثر برامج الخطة وتوقف بعضها بسبب الأوضاع، وكان أبرزها ضرورة تضافر كل الجهود من أجل استمرار المحافظة على تقديم خدمات مالية مصرفية وغير مصرفية للمواطنين في ظل هذه الأوقات الصعبة، والظروف السياسية والاقتصادية السائدة.

كما تم استعراض ومناقشة أهم الإجراءات التي اتخذتها الهيئة للتخفيف من آثار الحرب على القطاع المالي غير المصرفي، ومن أهمها تمديد فترة الإفصاحات للشركات المدرجة. وتم عرض أبرز إنجازات الهيئة خلال هذه الفترة؛ مثل البدء بتنفيذ دراسة مسحية شاملة لقطاع التأمين، وذلك بهدف تعزيز الشمول التأميني في فلسطين، واستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إضافة إلى قيام الهيئة بتنظيم التعامل مع الأسواق الخارجية في قطاع الأوراق المالية، وذلك بهدف توسيع القطاع المالي غير الرسمي على حساب القطاع المالي الرسمي، وهو أحد أهداف الشمول المالي.

وقد تم، أيضاً، استعراض إنجازات كل من سلطة النقد، والمؤسسات والوزارات الشريكة في الاستراتيجية، التي تعمل جاهدة على تلبية متطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، كل فيما يخصه، إضافة إلى مناقشة التحديات التي يواجها الشركاء، كافة، في الاستراتيجية.

واختتم الاجتماع باعتماد اللجنة تقرير الإنجاز للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 7/2023- 6/2024، وما يتضمنه من تقرير تقدم سير العمل في خطة الشمول المالي.

- تفعيل الخطة الثلاثية بين الهيئة وسلطة النقد ووزارة التربية والتعليم

تزامناً مع عودة المدارس إلى الدوام الوجاهي، عملت وزارة التربية والتعليم على تفعيل العمل بالخطة الثلاثية بين الهيئة، وسلطة النقد، ووزارة التربية والتعليم، وذلك بعد توقف العمل بها، والانقطاع عنها منذ بداية العام الدراسي الفائت، الذي صادف بداية شن العدوان الغاشم على قطاع غزة.

من الجدير ذكره أن الخطة الثلاثية تستهدف واحدة من أهم فئات الشمول المالي، وهي فئة الأطفال والشباب، مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الطلابية التي تضمها المدارس الحكومية (حوالي 879 ألف طالب/ة) إضافة إلى العاملين من معلمين وموجهين (حوالي 51000 مدرس/ة) وموظفي الوزارة والمديريات في المحافظات.

وتكمن أهمية استكمال تنفيذ الخطة الثلاثية ما بين الوزارة والهيئة وسلطة النقد في ظل عودة الدوام المدرسي إلى النمط الوجاهي، وشبه انتظام العملية التعليمية، في البناء على الجهود السابقة في هذا السياق، حيث تمت مناقشة الخطة الثلاثية بين الأطراف الثلاثة، وتقييم أولويات التنفيذ وفقاً للوضع الحالي، وأولويات وزارة التربية والتعليم ورؤيتها في هذا المجال.

وتم التوافق على البدء بتنفيذ أنشطة الخطة وفقاً للأولويات الجديدة، وبما يتناسب مع خطط وزارة التربية والتعليم، بحيث يتم التركيز على جانبين رئيسيين: أنشطة توعوية مباشرة تستهدف المراحل الصفية كافة، يتم تنفيذها من خلال قنوات الوزارة الإلكترونية التعليمية؛ مثل منصة (E-school)، والجانب الآخر البدء بتحضير مواد وأنشطة لامنهجية لفرعي المهني، وريادة الأعمال، بشكل يتماشى مع المساقات والجرعات التعليمية المحددة من قبل الوزارة، وذلك بعد الانتهاء من الاطلاع على المناهج المقرة لهذه الفئات، إلى جانب جملة من الأنشطة التي سيتم تنفيذها بالتوازي، منها استهداف الموجهين التربويين لهذه الفئات الصفية.

- استكمال العمل على المسودة الأخيرة من الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)

تم إدراج تطوير استراتيجية وطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) كأحد أنشطة الخطة التنفيذية للشمول المالي بقيادة وزارة الاقتصاد، لما لهذا القطاع من أهمية وحساسية؛ كونه يلعب دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتمثل هذه المنشآت المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، كما أنها تساهم في تقليل مستويات الفقر، وتعزز الابتكار، وتساهم في توزيع أكثر عدالة للدخل. ومن هذا المنطلق، يعد وضع إطار استراتيجي لهذه المشاريع، يحدد المبادئ العامة والتوجهات الإرشادية لدعم نموها وتطويرها، أمراً بالغ الأهمية، حيث يلعب دوراً مباشراً في تعزيز مستويات الشمول المالي في فلسطين.

وتحدد استراتيجية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المبادئ العامة والتوجيهات الأساسية التي تهدف إلى دعم تطوير هذا القطاع ونموه في فلسطين. وبعد تشكيل اللجنة المسؤولة عن الإشراف ومتابعة تطوير الاستراتيجية من كل من وزارة المالية، وهيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد، وبقيادة وزارة الاقتصاد، تم تطوير الاستراتيجية استناداً إلى دراسة السوق التي نفذتها وزارة الاقتصاد، وبدء عمليات المراجعة والتنقيح عليها. وقد عملت اللجنة المكلفة على مراجعة الاستراتيجية بشكلها النهائي تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء للاعتماد النهائي خلال الربع الأخير من العام، تمهيداً للبدء في مرحلة التنفيذ.

# مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يوفر إطار إدارة المخاطر في الهيئة النوايا والتوجهات الإجمالية للهيئة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. كما يقدم إطار عمل إدارة المخاطر في الهيئة الإجراءات والترتيبات لتنفيذ إدارة المخاطر وتحسينها بشكل مستمر تماشياً مع سياق إدارة المخاطر. وتشمل العناصر الأساسية لهذا الإطار إعداد سياق وقبول مواجهة المخاطر، وتقدير المخاطر (تحديدها وتحليلها وتقييمها)، ومعالجة المخاطر والمعلومات والاتصالات، والوعي، والتدريب، ومراقبة المخاطر ومتابعتها واستعراضها.

وقد تم استحداث قسم إدارة المخاطر داخل دائرة إدارة المخاطر، وهي مسؤولة عن إدارة المخاطر في الهيئة بالتوافق مع باقي الوحدات الإدارية.

وتلبية لبرامج العمل وتأهيل وتطوير الكادر الوظيفي، تمت المشاركة في برنامج دبلوم إدارة المخاطر بعد منتصف العام 2023، ونحن في صدد الانتهاء من البرنامج مع نهاية العام.

كما تم التواصل مع دائرة نظم المعلومات لاستحداث برنامج (سجل مخاطر الهيئة) يساهم في تعزيز إدارة المخاطر في الهيئة بشكل فعال، وجاء الرد أنه سيتم إدراج تطوير النظام على الخطة السنوية لدائرة نظم المعلومات للعام 2024.

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، واصلت الهيئة، مع بداية العام 2023، دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الاتي:

**التشريعات:**

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم خلال العام 2024، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم الدليل الإرشادي الخاص بالتقرير السنوي لمسؤولي الامتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 4.
- تعميم أسماء الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 1.
- تعميم أسماء الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 2.
- تعميم أسماء الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.
- تعميم الاعتماد على الأطراف الثالثة- الأوراق المالية.

**جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:**

- منذ بداية العام 2024، قامت الإدارات الرقابية في إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية، معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2023، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال وإشرافها، للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استكملت الإدارات الرقابية تنفيذ هذه الخطط من منذ بداية العام، وسيتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام عند الحاجة.

**المخالفات والعقوبات الإدارية:**

- لا يوجد.

**المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والبرامج التدريبية:**

- الانتهاء من دبلوم إدارة المخاطر والحصول على شهادة (CERMP).
- الاجتماع مع وحدة المتابعة المالية- تعزيز إجراءات آلية دخول السوق.
- ورشة العمل حول "التوعية بالامتثال للجرائم المالية" التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات بصندوق النقد العربي، بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربيّة.
- عضوية الهيئة في الفريق الوطني المختص بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وفق قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته الأسبوعية رقم (19/14) المنعقدة بتاريخ 9/7/2024.
- دعوة البرنامج عن بُعد بعنوان "الإدارة البيئية والاجتماعية" بالتعاون مع هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية.
- المشاركة في التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في ورشة عمل إطلاق نتائج التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**التعاون المحلي والدولي**

**طلبات التعاون المحلي الواردة من السلطات المختصة:**

الرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة وتزويدهم بالبيانات اللازمة يقع ضمن الصلاحيات القانونية للهيئة بهذا الخصوص، وجاءت على النحو التالي:

- قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:
- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 4.
- الرد على الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد والبالغ عددها 1.
- الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية والبالغ عددها 14.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 6.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 2.
- قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:
- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 6.
- الرد على الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد والبالغ عددها 3.
- الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية والبالغ عددها 13.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 1.
- قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:
- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 7.
- الرد على الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد والبالغ عددها 7.
- الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية والبالغ عددها 54.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 2.

**طلب التعاون الدولي الصادر/وارد:**

- لا يوجد.

-

**قسم إجراءات العمل:**

- تم استحداث قسم إجراءات العمل لدى دائرة إدارة المخاطر في الربع الثاني من العام 2023، وتم وضع خطة مزمَّنة لمراجعة كافة إجراءات العمل للوحدات الإدارية في الهيئة، وبدء عقد سلسلة اجتماعات مع مسؤولي الوحدات الإدارية لمراجعة إجراءات العمل، ووضع أهم الإجراءات الواجب إجراء تحديث عليها.
- بتاريخ 13/5/2024، تم الاجتماع مع لجنة إجراءات العمل، حيث تم استعراض مقترح إجراءات العمل لكل من الإدارة العامة

للرهن العقاري والتأجير التمويلي، والإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار، وقسم إجراءات العمل في دائرة المخاطر، ومكتب رئيس مجلس الإدارة، حيث أوصت اللجنة بعد مداولاتها وجاهياً بقبول مقترح إجراءات العمل ورفعها إلى المدير العام لاعتمادها.

- بتاريخ 22/7/2024، تم اعتماد مقترح إجراءات العمل المشار إليها أعلاه من قبل السيد مدير عام الهيئة، وإرسالها إلى الإدارات المعنية ووضعها موضع التنفيذ.

# التوعية المالية والعلاقات العامة

في إطار دورها المحوري في تعزيز البيئة القانونية، وتطوير القطاعات المالية غير المصرفية وتنظيمها، نفذت الهيئة سلسلة من الأنشطة التوعوية والتواصلية خلال العام 2024. وجاءت هذه الجهود انسجاماً مع أهدافها الاستراتيجية الواردة في الخطة الخمسية 2021-2025، والمهام المناطة بها بموجب التشريعات والقوانين الناظمة لعملها.

وتركزت هذه الأنشطة على رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بأهمية القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز الثقافة المالية للمواطنين في مختلف المجالات التي تشرف عليها الهيئة. كما سعت الهيئة إلى توطيد علاقاتها على المستويين الداخلي والخارجي، عبر تنفيذ لقاءات متعددة ومبادرات نوعية، بهدف توسيع نطاق التأثير وتعزيز الشراكات.

وقد ألقت الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على محافظات جنوب الوطن خلال العام المنصرم بظلالها على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، ما استدعى تكثيف الجهود التوعوية والاتصالية من جانب الهيئة لمواكبة التحديات.

وفيما يلي، نستعرض أبرز الأنشطة والبرامج التوعوية التي تم تنفيذها خلال العام 2024:

## الهيئة تطلق مساق الثقافة المالية لطلبة الجامعات الفلسطينية.

أطلقت الهيئة، بالشراكة مع مؤسسة التعاون الألماني (GIZ)، مساقاً جامعياً تحت عنوان "الثقافة المالية"، بحضور رئيس مجلس الإدارة في الهيئة عمّار العكر، ومديرها العام براق النابلسي، وبمشاركة ممثلين عن هيئة سوق رأس المال، ومعدي المساق، وممثلي عدد من الجامعات الفلسطينية.

ويهدف مساق الثقافة المالية إلى رفع مستوى المعرفة المالية بين طلبة الجامعات والشباب بشكل عام، بما يسهم في تعزيز تعاملاتهم مع القطاعات المالية في فلسطين.

واستعرض المشرف العام على إعداد المساق الدكتور ثابت أبو الروس، خلال اللقاء، محتوى المساق، مشيراً إلى أن فكرة إعداد

المساق جاءت عقب إجراء دراسة مستفيضة من الهيئة، آخذة بالاعتبار التركيز على التخصصات الجامعية غير المالية، وتعزيز الثقافة المالية، ومراعاة الحالة الفلسطينية في الوحدات الدراسية كافة.

كما أن المساق يتضمن 10 فصول، تتناول 10 موضوعات مالية، وهي: التخطيط المالي (الموازنات)، والائتمان والتمويل، والادخار والاستثمار، وإدارة المخاطر، وطرق إثبات الحقوق المالية (إدارة العقود)، ومصادر المعلومات المالية، والضرائب، والتخطيط للتقاعد، وحماية المستهلك.

## هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وجامعة القدس المفتوحة توقعان مذكرة تفاهم.

وقعت الهيئة وجامعة القدس المفتوحة مذكرة تفاهم. ووقع المذكرة عن الهيئة رئيس مجلس إدارتها السيد عمار العكر، وعن الجامعة رئيسها أ. د. سمير النجدي.

وجاءت هذه المذكرة رغبة من الطرفين في تعزيز سبل التعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة لكل منهما، بما يعكس روح التعاون، ويكفل استقلالية كل طرف باختلاف الرؤية والرسالة والغاية. كما تهدف إلى تعزيز التوعية المالية غير المصرفية، إضافة إلى الأخذ بالعديد من المجالات والبرامج الخاصة بتبادل الخبرات، وتطوير قدرات الطلبة والأكاديميين، وتطوير مساقات تعليمية متخصصة ودمجها.

وتشمل المذكرة، أيضاً، مجالات التعاون حول الثقافة المالية، وتعزيز الشمول المالي في فلسطين انطلاقاً من توجهات الجامعة نحو تعزيز العمل المصرفي والمالي لدى طلابها، والاستثمار في استراتيجية خمسية وطنية (2018-2025) تتبناها الهيئة في رؤيتها لخلق شمول مالي في فلسطين.

## الهيئة تشارك في جائزة فلسطين للصحافة الاقتصادية في دورتها الثانية

شاركت الهيئة إلى جانب المنظم الرئيسي للجائزة وهي شبكة الصحافيين الاقتصاديين في نقابة الصحافيين الفلسطينيين في "جائزة فلسطين للصحافة الاقتصادية" في دورتها الثانية.

ورعى الجائزة عدد من الجهات الشريكة شملت كلاً من صندوق الاستثمار الفلسطيني، وسلطة النقد، وجمعية البنوك في فلسطين.

وحضر الفعالية من جانب الهيئة السيد عمار العكر رئيس مجلس الإدارة، والسيد براق النابلسي مدير عام الهيئة، وعدد من المدراء، إلى جانب كادر العلاقات العامة والدولية في الهيئة.

وأكد العكر أن الأخطار الوجودية التي تمر بها القضية الوطنية تجعل من تكاتف مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني وقطاعاته، ولا سيما القطاع المالي الحكومي، والمصرفي، وغير المصرفي، في أمسّ الحاجة لتعزيز التعاون والشراكة، جنباً إلى جنب مع الإعلام والصحافة ومكونات المجتمع المدني الفلسطيني، بما يسهم في تعزيز قدراتنا على الاستجابة لهذه التحديات، وتعزيز صمود المواطنين.

كما جاءت مشاركة الهيئة في الجائزة من حرصها على تطوير مهارات وقدرات الصحافيين الفلسطينيين لتمكينهم من تغطية المواضيع الاقتصادية والمالية بمهنية عالية.

## الهيئة تطلق أسبوع المستثمر العالمي 2024 للسنة السابعة على التوالي.

شاركت هيئة سوق رأس المال، وبالشراكة مع بورصة فلسطين، في فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2024" مطلع تشرين الأول 2024، وذلك تحت عنوان "**التكنولوجيا والتمويل الرقمي والأصول المشفرة والتمويل المستدام**"، الذي ينفذ للمرة السابعة في فلسطين وفق المبادرة السنوية التي أطلقتها المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال "أيوسكو"، وذلك بالشراكة مع اتحاد البورصات العالمي (WFE) الذي يضم العديد من هيئات الأوراق المالية والبورصات في أكثر من 120 دولة حول العالم.

وتأتي مشاركة هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين لهذا العام متماشية مع الظروف الاستثنائية، وبعد عام كامل من العدوان الإسرائيلي وتبعاته، حيث اقتصرت المشاركة على مجموعة من اللقاءات التوعوية في ثلاث جامعات فلسطينية (جامعة النجاح الوطنية، وجامعة الاستقلال، وجامعة فلسطين التقنية- خضوري). كما تم تفعيل النشاط على منصات التواصل الاجتماعي، حيث ركزت تلك النشاطات على جملة من المحاور أهمها: الاستدامة، التكنولوجيا والتمويل الرقمي، الأصول المشفرة.

يذكر أن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال "أيوسكو"، هي أرفع جسم مهني في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال، وتعنى بوضع المعايير الدولية والفنية التي يجب على الهيئات المشرفة على أسواق المال الأعضاء في المنظمة اتباعها، مع ضرورة الإشارة إلى أن دولة فلسطين تتمتع بالعضوية الكاملة في منظمة "أيوسكو"، ومن خلال هيئة سوق رأس المال منذ العام 2014.

## الهيئة تنظم ورشة عمل تفاعلية خاصة بقطاع الأوراق المالية.

عقدت الهيئة ورشة عمل تفاعلية خاصة بقطاع الأوراق المالية، بحضور ممثلين عن شركات الأوراق المالية المرخصة، وعدد من المستثمرين، وباستضافة الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم.

واستعرضت الهيئة خلال الورشة بعض البيانات الإحصائية لتعاملات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية، إضافة الى أسواق الفوركس، بهدف التعرف على سلوك المستثمرين، والتحديات التي تواجههم في السوق المحلي، وزيادة الوعي المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، بغض النظر عن الأدوات الاستثمارية المستخدمة.

تأتي هذه الورشة ضمن جهود الهيئة التوعوية المستمرة لحماية المتعاملين والمستثمرين في القطاع المالي غير المصرفي، ولديمومة هذه القطاعات واستمراريتها، بما يحقق المصلحة العامة، ويسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام.

**حملة توعوية رقمية خاصة بقطاع الأوراق المالية (نشاط الفوركس).**

في إطار جهود الهيئة المستمرة لتعزيز الحماية والوعي في أسواق رأس المال، أطلقت الهيئة، في الربع الأخير من العام 2024، حملة توعوية رقمية شاملة تستهدف قطاع الأوراق المالية، مع التركيز بشكل خاص، على نشاط الفوركس.

جاءت هذه الحملة بالتزامن مع ترخيص ثلاث شركات للعمل في هذا النشاط، وذلك عبر (منصات التواصل الاجتماعي ومنصة جوجل) إلى جانب تنفيذ سلسلة من الحلقات الإذاعية المتخصصة والبودكاست.

وتضمنت الحملة إنتاج وإعداد مجموعة من الفيديوهات التوعوية التوضيحية التي جرى تصميمها بأسلوب مبسط وجاذب بهدف إيصال الرسائل الإرشادية إلى الجمهور العام، وتعزيز فهمهم لطبيعة نشاط الفوركس ومخاطره، إضافة إلى إعداد ونشر تقارير اقتصادية متعددة الوسائط.

وتسعى الهيئة من خلال هذه الحملة إلى تعزيز الوعي لدى المتعاملين والمستثمرين والجمهور بمخاطر نشاط الفوركس، وتحذر من التعامل مع منصات أو جهات غير مرخصة من قبل الهيئة. كما تم تضمين الحملة مجموعة من الفيديوهات التوعوية التوضيحية التي تستهدف نشر ثقافة الاستثمار الآمن والواعي بين الجمهور بشكل عام.

تجسد هذه الحملة جزءاً من الجهود المستمرة للهيئة في حماية المتعاملين في مختلف القطاعات التي تشرف عليها، وبخاصة قطاع الأوراق المالية، وتعكس التزام الهيئة بتعزيز الثقافة الاستثمارية الآمنة، وتشجيع ممارسات التداول المسؤولة في السوق الفلسطيني.

# بناء قدرات العاملين في الهيئة

شارك موظفو الهيئة في العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات عمل الهيئة خلال العام 2024، وذلك استكمالاً لجهودها في رفع وتعزيز قدرات العاملين فيها، حيث شارك مجموعة من الموظفين في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في صناعة التأمين التي تم عقدها بالتعاون مع منظمة أوكسفام، والتي تمحورت حول الإدارة المالية للتأمين الزراعي، والجوانب الأساسية للتأمين الزراعي التكافلي، ومعايير/مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وفي السياق ذاته، شاركت الهيئة في مجموعة برامج تدريبية متخصصة تم عقدها عن بُعد بتنظيم من صندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حول هياكل الصكوك واستخداماتها في التمويل، وتطوير أسواق المال العربية، وحوكمة الشركات، إضافة إلى الإدارة البيئية والاجتماعية (ESG)، وإدارة الثروات والاستثمار.

كما شارك موظفو الهيئة في عدد من البرامج التدريبية المتخصصة بالمجالات المهنية والمالية والإدارية، منها المشاركة في تدريبات متخصصة حول الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية، وتحليل البيانات لقطاع الأعمال، والتمويل الإسلامي (المعايير، والحوكمة)، إضافة إلى تدريب متخصص حول الإدارة والقيادة للفئة الإشرافية. وفي مجالات الاتصال والتواصل، شاركت الهيئة في دورة متخصصة حول الإعلام الرقمي بالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

| نوع الدورة | عدد الدورات | عدد المشاركين |
|---|---|---|
| الدورات الداخلية | 4 | 9 |
| الدورات الخارجية- حضوري/عن بعد | 9 | 13 |

# الملاحق

الملاحق > إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي